

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٦٩٩ لسنة ٢٠٢١

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون المدنى ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة القومية للأنفاق معدلاً

بالقانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٨ ؛

وعلى قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون

رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٢ بتنظيم وزارة النقل ؛

وعلى كتاب مجلس الدولة المؤرخ ٢٠٢١/٢/٦ بشأن مراجعة مشروع العقد

المزمع إبرامه بين الهيئة القومية للأنفاق والشركة المصرية لإدارة وتشغيل مترو الأنفاق

بشأن إدارة وتشغيل وصيانة الخط الثانى لمترو أنفاق القاهرة ؛

وبناءً على ما عرضه وزير النقل ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر:

(المادة الأولى)

يُمنح التزام إدارة وتشغيل وصيانة الخط الثانى لمترو أنفاق القاهرة بنظام التكلفة

بالإضافة إلى الأتعاب (Cost Plus Fee) للشركة المصرية لإدارة وتشغيل مترو

الأنفاق ، لمدة خمسة عشر عاماً ، وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٣ المشار

إليه ، وطبقاً لعقد الالتزام المرفق وملاحقه والتى تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ،

وذلك اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار .



عقد رقم ٤١ لسنة ٢٠٢٠
تشغيل وصيانة الخط الثانى
لمترو أنفاق القاهرة الكبرى

المطابق للمواصفات
طوره الكبرى والى الاصل
الخط الثانى

عقد تشغيل وصيانة الخط الثانى لمترو أنفاق القاهرة الكبرى

قائمة الملحقات
الملحق رقم (١) الافتراضات الأولية
الملحق رقم (٢) نطاق الأعمال
الملحق ١-٢ نطاق الأعمال - مستوى الخدمة وخطة التشغيل والإدارة
الملحق ٢-٢ - نطاق الأعمال - الصيانة
الملحق ٣-٢ - نطاق الأعمال - خدمة العملاء
الملحق ٤-٢ - نطاق الأعمال - توزيع المسؤولية
الملحق رقم (٣) خطة التحسين
الملحق رقم (٤) الخطة الاستثمارية لصاحب العمل
الملحق رقم (٥) التأمين
الملحق رقم (٦) قياس الأداء
الملحق رقم (٧) متطلبات رفع التقارير
الملحق رقم (٨) التسليم وإعادة
الملحق رقم (٩) الشروط المالية
الملحق ١-٩ الموازنة
الملحق ٢-٩ مؤشر التضخم
الملحق ٣-٩ الفواتير
الملحق (١٠) موافقة مجلس الوزراء

تحرر هذا العقد (ويشار إليه فيما بعد بـ «العقد») فى يوم :

الموافق / / ٢٠٢٢ بين كل من :

الهيئة القومية للأنفاق - وهى هيئة حكومية تابعة لوزارة النقل المصرية والمؤسسة وفقاً للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٣ ، والمعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٨ ومقرها الرئيسى فى مجمع رمسيس - ميدان رمسيس - القاهرة - مصر (الرمز البريدى ١١٧٩٤ ، ص.ب رقم ٤٦٦)

(ويشار إليها فيما بعد بـ «بصاحب العمل»)

و

الشركة المصرية لإدارة وتشغيل مترو الأنفاق - وهى شركة مساهمة مصرية مملوكة بالكامل للهيئة القومية لسكك حديد مصر والمؤسسة وفقاً لقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٩١٩ لسنة ٢٠٠٣ سجل تجارى رقم (٣٥٢٥٧٧) والكائن مقرها الرئيسى فى مبنى مجمع رمسيس - ميدان رمسيس - القاهرة .

(ويشار إليها فيما بعد بـ «المشغل»)

ويشار فيما يلى إلى صاحب العمل أو المشغل منفردين بـ «الطرف» ومجتمعين بـ «الطرفان» أو «الطرفين».

تمهيد

حيث إن :

(أ) صاحب العمل مسئول عن تدبير وتشبيد البنية التحتية بأسرها ، بما فى ذلك السكة والأنفاق والكبارى والمحطات ، فضلاً عن كافة المعدات الملحقة المطلوبة لتوفير خدمة مترو فعالة فى منطقة القاهرة الكبرى ، متضمناً ذلك توفير أنظمة الطاقة الكهربائية والإضاءة والتدفئة والتبريد والاتصالات وصرف التذاكر ، وكذلك جميع المعدات الأخرى والقطارات لمنظومة المترو .

(ب) ويرغب صاحب العمل من المشغل تنفيذ خطة تحسين وتقديم وإدارة خدمات التشغيل والصيانة فى الخط الثانى لمترو القاهرة ، وكذلك أى تمديدات أخرى لهذا الخط قد تحدث مستقبلاً (ويشار إليه فيما بعد بـ «الخط الثانى لمترو القاهرة»).

(ج) ويرغب الطرفان فى إبرام هذا العقد لتحديد حقوقهم والتزاماتهم المتبادلة، ووضع الشروط والأحكام التى تحكم أداء المشغل لخطة التحسين وتقديم وإدارة خدمات التشغيل والصيانة المشار إليها أعلاه ، كما هو محدد بمزيد من التفاصيل فى هذا العقد .

(د) وقد وافق مجلس الوزراء على إسناد هذا العقد بالاتفاق المباشر من صاحب العمل إلى المشغل .

وبناءً عليه لقد تم الاتفاق على ما يلى :

(البند الأول)

التعريفات والتفسير

(أ) التعريفات :

«تغيير فى القانون» : يقصد بها دخول أى من الآتى حيز التنفيذ بعد تاريخ

التوقيع على هذا العقد :

أى تعديل أو إعادة تشريع أو إبطال أى قانون قائم أو تشريع أو لائحة يؤثر فى موضوع العقد .

تغيير فى تطبيق أو تفسير أو تنفيذ أى قانون أو تشريع أو لائحة من قبل أى محكمة معنية أو أى سلطة مختصة يؤثر فى موضوع العقد .

فرض أو تحصيل أى ضرائب أو رسوم على المشغل ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ضرائب القيمة المضافة أو ضرائب الدمغة أو ضرائب الخصم من المنبع أو الرسوم الجمركية أو زيادة أو نقصان معدل لتلك الضرائب أو الرسوم - والتى لم يكن منصوصاً عليها فى تاريخ التوقيع على هذا العقد .

تاريخ تفعيل العقد : يقصد به التاريخ الذى تم فيه تنفيذ الشروط المسبقة لفترة التشغيل والصيانة .

« أصول العقد » : يقصد بها كافة الأصول بما فى ذلك الماكينات والمعدات والآلات والممتلكات والعربات / القطارات وغيرها من المواد والأنظمة التى تتصل بها . والتى تتألف من و/ أو تشكل جزءاً من الخط الثانى لمترو القاهرة التى يسلمها صاحب العمل إلى المشغل لغرض تقديم الخدمات .

خطة خدمة العملاء : يقصد بها خطة الإدارة ذات الصلة التى يعدها المشغل لخدمات العملاء .

خطة إنهاء التعبئة : يقصد بها خطة إدارة المشغل التى تصف تنظيم وإجراءات إنهاء التجهيزات عند إنهاء العقد .

الخطة الاستثمارية لصاحب العمل : يقصد بها الخطة التى تصف الاستثمارات الضرورية اللازمة التى سينفذها صاحب العمل .

تاريخ الانتهاء : يقصد به التاريخ المحدد خمسة عشر سنة (١٥ سنة) من تاريخ التفعيل ، والذى سينتهى فيه العقد تلقائياً .

« دراسة الجدوى » : يقصد بها الدراسة المقدمة من الشركة المصرية لإدارة وتشغيل المترو لصاحب العمل فيما يتعلق بتشغيل وصيانة الخط الثانى لمترو القاهرة .

القوة القاهرة : يقصد بها أى حدث يقع فى النطاق الجغرافى للعقد داخل جمهورية مصر العربية بعد تاريخ توقيع العقد .

١ - يكون خارج نطاق سيطرة أى طرف .

٢ - لا يمكن توقع حدوثه عند تاريخ التوقيع .

٣ - لم يقع بسبب إهمال أى طرف ويمنع أى طرف من تنفيذ التزاماته الواردة فى

نطاق العقد .

بما فى ذلك الأحداث الآتية على وجه الخصوص :

- (أ) الحروب أو النزاعات المسلحة الداخلية أو الأعمال الإرهابية .
 - (ب) التمرد أو الثورة أو العصيان المسلح.
 - (ج) أعمال الشغب أو الفوضى أو الانفلات أو الإضراب أو تعليق العمل أو الأوبئة .
 - (د) الانفجارات أو التلوث الإشعاعى أو الكيمىائى أو البيولوجى .
 - (هـ) العواصف أو البراكين أو الزلازل أو أى كوارث طبيعية أخرى .
- يشترط أن يكون لها تأثير مباشر على موضوع العقد .

ممارسات الصناعة الجيدة : يقصد بها مزاولة تلك الدرجة من المهارة والحرص والتعقل والحكمة، والممارسة التى يمكن توقعها - على نحو معقول ومعتاد - من شخص يتمتع بالمهارة والخبرة ، ويعمل فى صناعة السكك الحديدية مستخدماً أحدث ما توصلت إليه الأنظمة والتكنولوجيا المستخدمة على مستوى العالم فى مشروعات ذات طبيعة مماثلة .

عملية الإعادة : يقصد بها العملية التى سوف يتبعها صاحب العمل فى استلام أصول العقد من المشغل .

عملية التسليم : يقصد بها العملية التى سوف يتبعها صاحب العمل فى تسليم أصول العقد إلى المشغل .

خطة الموارد البشرية : يقصد بها الخطة التى يعدها المشغل لإدارة موارده البشرية. وفقاً للملحق رقم (٢) .

خطة التحسين : يقصد بها الخطة التى يعدها ويقوم بها المشغل طبقاً للملحق رقم (٣) .

وأنشطة خطة التحسين : يقصد بها الأنشطة التى سيقوم بها المشغل وفقاً لخطة التحسين تلك .

مؤشرات الأداء القياسية : يقصد بها مؤشرات الأداء المستخدمة لقياس أداء خدمات التشغيل والصيانة التى يقدمها المشغل ، كما هو مبين بمزيد من التفاصيل فى الملحق رقم (٦) (قياس الأداء) .

خطة إدارة الصيانة : يقصد بها خطة الإدارة ذات الصلة بخدمات الصيانة التى سوف يعدها المشغل ، وفقاً للملحق رقم (٢ - ٢) (نطاق الأعمال - الصيانة) .

خطط الإدارة : يقصد بها خطة إدارة التشغيل وخطة إدارة الصيانة وخطة خدمة العملاء وخطة الموارد البشرية وخطة التدريب التى يعدها المشغل .

فترة التشغيل والصيانة : يقصد بها الفترة التى تبدأ فى تاريخ التفعيل وتنتهى فى تاريخ الانتهاء ، التى سوف ينفذ المشغل خلالها خدمات التشغيل والصيانة .

خدمات التشغيل والصيانة : يقصد بها خدمات التشغيل والصيانة وخدمات العملاء التى سيقوم بتنفيذها المشغل فيما يتعلق بالخط الثانى لمetro القاهرة ، كما هو مبين بمزيد من التفاصيل فى الملحق رقم (٢) (نطاق الأعمال) .

خطة إدارة التشغيل : يقصد بها خدمات الإدارة ذات الصلة بخدمات التشغيل التى سوف يعدها المشغل وفقاً للملحق (٢-١) مستوى الخدمة وخطة التشغيل والإدارة .

استبدال الأصول : يقصد به استبدال القطع المطلوبة لتمديد العمر الافتراضى لأصول العقد ، ويشمل ذلك استبدال القطع التى تشكل جزءاً من الخطة الاستثمارية لصاحب العمل .

المستحقات : يقصد بها المقابل المادى الذى يستحقه المشغل ويسدده صاحب العمل بموجب عقد التشغيل والصيانة .

مستحقات خطة التحسين : يقصد بها المستحقات التى ستدفع للمشغل فيما يتعلق بأنشطة خطة التحسين .

مستحقات التشغيل والصيانة : يقصد بها المستحقات التى ستدفع للمشغل خلال فترة التشغيل والصيانة .

تاريخ التوقيع : يقصد به التاريخ الذى وقع فيه الطرفان هذا العقد .

قطع الغيار : يقصد بها قطع الغيار والمستهلكات المطلوبة وفقاً لممارسة الصناعة الجيدة لتمكين المشغل من تنفيذ خدمات الصيانة بموجب العقد .

المشغل التالى : يقصد به أى شخص يخلف المشغل - فى تقديم كل أو أى من الخدمات ، بما فى ذلك صاحب العمل فى حالة توليه عملية تشغيل و/أو صيانة الخط الثانى لمترو القاهرة .

تاريخ الإنهاء : يقصد به تاريخ إنهاء العقد (لأى سبب كان ، بما فى ذلك انتهاء مدة العقد) .

التغييرات : يقصد بها أى إضافة أو حذف أو تعديل أو تحسين أو أى تغيير آخر فى نطاق خدمات التشغيل والصيانة المتعاقد عليها .

الإخلال من جانب المشغل : أن المشغل قد أخل بأى جانب من جوانب هذا العقد، وكان لهذا الإخلال عواقب ضارة على تقديم الخدمات محل هذا العقد .

المعلومات السرية : يقصد بها كافة البيانات أو المعلومات السرية التى يفصح عنها أى طرف («الطرف المفصح») للطرف الآخر («الطرف المُتلقى») سواء شفهيًا أو كتابيًا حول أى دعم من أى نوع يتعلق بتشغيل وصيانة الخط الثانى لمترو القاهرة ، بما فى ذلك على سبيل المثال وليس الحصر كافة المعلومات أو البيانات الفنية أو العلمية أو المالية أو المهنية أو التصنيعية أو التسويقية أو التجارية مثل الرسومات والمسودات والمخططات والخطط والأسعار والبيانات والمواصفات والكتيبات ونتائج القياس والحسابات والمعرفة الفنية والإجراءات والعينات والبرامج والدراسات والتحليلات .

(ب) التفسير :

١-١ مالم تتطلب الأحكام الصريحة لهذا العقد غير ذلك :

- ١ - تنطبق معانى المصطلحات المعرفة على صيغ كل من المفرد والجمع .
- ٢ - يشكل تمهيد وملاحق هذا العقد جزءاً من هذا العقد ، وسيكون لها نفس الأثر والفعالية كما لو أنه تم النص عليها صراحة فى صلب هذا العقد ، كما أن أى إشارة لهذا العقد سوف تتضمن التمهيد والملاحق .
- ٣ - أى كلمات تعقب ألفاظ « بما فى ذلك » أو « يتضمن » أو « على وجه الخصوص » أو أى تعبيرات مماثلة سوف تفسر على سبيل الإيضاح ، ولن تقيد معنى الكلمات أو الوصف أو التعريف أو العبارة أو الاصطلاح السابق على هذه الألفاظ .
- ٤ - عند حساب أى فترة زمنية ، والتى يجب القيام بأى تصرف أو اتخاذ أى إجراء خلالها أو بعدها ، يتم استبعاد تاريخ اليوم المشار إليه كيوم بدء احتساب تلك الفترة ، وإذا كان آخر يوم من تلك الفترة لا يوافق يوم عمل ، فإن تلك الفترة الزمنية تنتهى فى أول يوم عمل يليها .

(البند الثانى)

المستندات المكونة لعقد التشغيل والصيانة

تشكل المستندات التالية ، ويتم قراءتها وتفسيرها على أنها جزء من « العقد »

أو « عقد التشغيل والصيانة » :

- ١ - اتفاقية العقد .
 - ٢ - ملاحقه التالية :
- الملحق رقم (١) الافتراضات الأولية .
- الملحق رقم (٢) نطاق الأعمال .
- الملحق ١-٢ نطاق الأعمال - مستوى الخدمة وخطة التشغيل والإدارة .

- الملحق ٢-٢ نطاق الأعمال - الصيانة .
الملحق ٣-٢ نطاق الأعمال - خدمة العملاء .
الملحق رقم (٣) خطة التحسين .
الملحق رقم (٤) الخطة الاستثمارية لصاحب العمل.
الملحق رقم (٥) التأمين .
الملحق رقم (٦) قياس الأداء .
الملحق رقم (٧) متطلبات رفع التقارير .
الملحق رقم (٨) التسليم والإعادة .
الملحق رقم (٩) الشروط المالية .
الملحق ٩-١ الموازنة .
الملحق ٩-٢ مؤشر التضخم .
الملحق ٩-٣ الفواتير .
الملحق رقم (١٠) موافقة مجلس الوزراء.
المستندات التي تشكل العقد سوف تؤخذ على أنها مفسرة لبعضها البعض،
ولأغراض التفسير فإن أولوية مستندات العقد سوف تكون بحسب التسلسل
السابق بيانه .

(البند الثالث)

التعهدات والضمانات

(أ) تعهدات وضمانات من المشغل :

يتعهد المشغل ويضمن :

- ١ - إنه مؤسس بالكامل وحصل على جميع الموافقات الداخلية الضرورية لإبرام
العقد ولأداء التزاماته بموجبه أمام صاحب العمل .

٢ - أنه مرخص له قانوناً استخدام حق الملكية الفكرية اللازمة لأداء التزاماته بموجب هذا العقد .

٣ - أنه لا توجد أى دعاوى قضائية أو إجراءات قانونية أو تحقيقات معلقة ضده أمام أى جهة أو هيئة قضائية أو سلطة أخرى من شأنها التأثير على التزاماته الواردة بالعقد.

٤ - أنه قد حصل على المعلومات الفنية والإدارية الكافية والتي تمكنه من تنفيذ العقد ولديه القدرة والخبرة الفنية للقيام بخدمات التشغيل والصيانة وفقاً للمعايير العالمية .

٥ - بذل أقصى درجات الأمانة والشفافية فى التعامل المالى مع عوائد الخط الثانى لمترو القاهرة .

٦ - التعامل مع الجمهور والأطراف الأخرى بأقصى درجات المهنية .

(ب) تعهدات و ضمانات من صاحب العمل :

يتعهد صاحب العمل ويضمن الآتى بموجب هذا العقد :

١ - إنه يتمتع بالسلطة والصلاحيه القانونية والحق فى توقيع وتنفيذ عقد التشغيل والصيانة وفى أداء التزاماته .

٢ - إنه اتخذ كافة الإجراءات القانونية و/ أو أى إجراءات أخرى، وأنه حصل على جميع الموافقات اللازمة من الهيئات الحكومية ، والمطلوبة و/ أو الملائمة لتفويضه بتنفيذ وتسليم وأداء عقد التشغيل والصيانة وكافة الاتفاقات أو المستندات أو الوثائق المنصوص عليها فى العقد بموجب الاتفاق المباشر .

٣ - أن جميع البيانات والمعلومات المقدمة للمشغل قبل إبرام هذا العقد كانت دقيقة وكافية من جميع الجوانب الجوهرية ، وكذلك يحمى صاحب العمل المشغل ، ويضمن عدم تعرض الغير فى هذا الشأن للمشغل فى أداء أعماله طوال مدة هذا العقد، إلا إذا تسبب المشغل فى ذلك .

- ٤ - أنه لا توجد دعاوى قضائية أو إجراءات قانونية أو تحقيقات معلقة ضده أمام أى جهة أو هيئة قضائية أو سلطة أخرى من شأنها التأثير على التزاماته الواردة بالعقد.
- ٥ - أنه قد اتخذ كافة الترتيبات المالية اللازمة لسداد المستحقات بالجنيه المصرى ، مع إمكانية تقديم الدليل على ذلك إلى المشغل .

(البند الرابع)

الموافقات والتراخيص

يقر الطرفان بأن صاحب العمل هو الهيئة المنوط بها بالكامل بموجب القانون تشغيل وصيانة الخط الثانى لمترو القاهرة ، وبأنه ليس هناك ترخيص معين مطلوب للمشغل لتنفيذ خدمات التشغيل والصيانة ، وبإبرام عقد التشغيل والصيانة مع المشغل فإن صاحب العمل يفوض بشكل صريح المشغل بتنفيذ خدمات التشغيل والصيانة ، ومع ذلك سيظل المشغل مسئولاً عن الحصول على الموافقات والتراخيص والتصاريح اللازمة لأى مؤسسة لتشغيل الأعمال فى مصر (ويشار إليها فيما به « الموافقات ذات الصلة ») ويلتزم صاحب العمل بتقديم كافة المساعدات التى يطلبها المشغل على نحو معقول ، من أجل تمكين المشغل من إعداد نماذج الطلبات والحصول على تلك الموافقات ذات الصلة .

(البند الخامس)

تاريخ تفعيل ودخول العقد حيز التنفيذ وتسلسل الأعمال

٥ - ١ تقديم بوالص التأمين :

قدم المشغل بما يلى :

عقد تأمين من أخطار حوادث مترو الأنفاق مع شركات التأمين المصرية الموقع فى ٢٠٠٢/٣/١٤ بشأن التأمين على الركاب من الحوادث التى تقع من قطارات السكك الحديدية و مترو الأنفاق داخل جمهورية مصر العربية بحد أقصى للقيمة التأمينية مبلغ ٢٠٠٠٠ جم لكل راكب (مرفق) .

ملحق رقم ٢/١٨٠٢ لعقد التأمين من أخطار الحوادث الشخصية لركاب وحدات مترو الأنفاق والموقع بتاريخ ٨/٨/٢٠١٨ بشأن رفع التغطية التأمينية على ركاب القطارات إلى ٣٠٠٠٠ جم (مرفق) .

خطاب يفيد قيام الشركة بعمل ممارسة محدودة بين مجموعة من شركات التأمين بشأن عملية التأمين ضد الحوادث التى قد تحدث بقطارات المترو (مرفق) على أن يوافق صاحب العمل ببوليصة التأمين بعد توقيعها من شركة التأمين .

تاريخ تفعيل العقد هو اليوم التالى لتاريخ الوفاء بجميع الشروط التالية :

(أ) توقيع اتفاق بين كل من صاحب العمل والشركة المصرية لإدارة وتشغيل المترو ، ويشمل الأحكام والشروط الأساسية .

(ب) يقدم المشغل خطاب ضمان نهائى حكومى صادر من « الهيئة القومية لسكك حديد مصر » حيث إن الشركة المصرية لإدارة وتشغيل المترو هى شركة مملوكة بنسبة (١٠٠٪) للحكومة المصرية « سكك حديد مصر » ، على أن يكون بنسبة (٥٪) من قيمة التعاقد وبنفس العملة ساريًا لمدة عام وقابلًا للتجديد والتمديد سنويًا حتى نهاية العقد .

(ج) وفى حالة عدم تقديم خطاب ضمان حكومى يقدم المشغل خطاب ضمان نهائى بنسبة (٥٪) من موازنة العام الأول بنفس العملة ساريًا لمدة عام قابل للتجديد والتمديد سنويًا حتى نهاية العقد . يجب أن يكون خطاب الضمان البنكى مقبولاً وغير مشروط وصادرًا من أحد البنوك المؤسسة فى مصر والمعتمدة من الجهة المصرية المختصة ، يتم الإفراج عن خطاب الضمان النهائى بنهاية العقد بعد استيفاء المشغل لكافة التزاماته التعاقدية .

(د) صرف صاحب العمل للدفعة المقدمة الأولى المنصوص عليها فى البند (١٠-٢-٤) (الدفعات المقدمة) مقابل تقديم المشغل لخطاب

الضمان المعنى .

(البند السادس)

التسليم وإعادة

(أ) عملية التسليم :

تبدأ عملية التسليم فور توقيع العقد .

(ب) عملية الإعادة :

تبدأ عملية الإعادة ثلاثة (٣) أشهر على الأقل قبل تاريخ الانتهاء أو عند صدور إخطار إنهاء طبقاً للبند (١٧) (الإنهاء) ، أيهما يحدث أولاً ، وفى تلك الحالة تنتهى عملية الإعادة فى تاريخ الإنهاء .

تستغرق عملية الإعادة مدة تصل إلى ثلاثة (٣) أشهر .

عمليتا التسليم والإعادة موضحتان فى الملحق (٨) (التسليم والإعادة) .

يلتزم المشغل بالمحافظة على الأصول التى سلمها له صاحب العمل وعند إعادتها تكون بنفس الحالة ، باستثناء الاستهلاك العادى ، وإعادة التأهيل والتطوير التى تتم خلال مدة العقد .

وفى حالة عدم الالتزام يطبق ما ورد بملحق (٨) (التسليم والإعادة) .

(البند السابع)

نطاق الأعمال وتوزيع المسئوليات

٧-١ الخدمات :

يتضمن نطاق العقد الخدمات التالية («الخدمات») :

أنشطة خطة التحسين ، كما هو موضح فى الملحق رقم (٣) .

خدمات التشغيل والصيانة .

لا يجوز لصاحب العمل التدخل فى أداء الخدمات من قبل المشغل ما لم ينص

على خلاف ذلك فى عقد خدمات التشغيل والصيانة .

يتمتع المشغل بالحرية فى تقرير المبادئ التوجيهية لهيكلة وبنيته وكذلك شروط التوظيف لموظفيه (الرواتب ، ومحفزات الوظائف للعمال الوافدة ، وتعويضات الموظفين ومكافآتهم ، وتدريب الموظفين ، والترقيات ، والإجازات ، ومأموريات العمل ، إلخ) . إذا كان المشغل غير قادر على الوفاء بالتزاماته بموجب عقد التشغيل والصيانة نتيجة تغيير فى أى من الافتراضات الأولية المحددة فى ملحق (١) (الافتراضات الأولية) يجب عليه إخطار صاحب العمل الذى يجب عليه إعفاء المشغل من التزاماته المتعلقة بذلك التغيير .

٧-٢ خدمات التشغيل والصيانة :

مع مراعاة شروط وأحكام العقد وخاصة الملحق (٢) (نطاق الأعمال) منه ، يجب على المشغل أداء وإدارة خدمات التشغيل والصيانة وخدمة العملاء للخط الثانى لمترو القاهرة .

نطاق أعمال خدمات التشغيل والصيانة مبين فى الملاحق التالية :

الملحق (١-٢) (نطاق الأعمال - نطاق مستوى خدمات الأعمال والتشغيل وخطة الإدارة) يحدد متطلبات التشغيل للخط الثانى لمترو القاهرة .

الملحق (٢-٢) (نطاق الأعمال - الصيانة) يحدد متطلبات صيانة الخط الثانى لمترو القاهرة .

الملحق (٣-٢) (نطاق الأعمال - خدمة العملاء) يحدد متطلبات خدمة العملاء .

٧-٣ نطاق الأعمال المستثناة :

فيما عدا حالات التغيير فى نطاق الخدمة والصيانة ، يستثنى من نطاق أعمال

العقد ما يلى :

(أ) استبدالات الأصول : وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالأعمال المدنية

للبنية التحتية (الأنفاق والجسور والكبارى والمحطات والمباني وغيرها

من الإنشاءات) .

(ب) الخطة الاستثمارية لصاحب العمل كما هي موضحة فى الملحق (٤) (ويشار إليها بالخطة الاستثمارية لصاحب العمل) ، والتي يتعين تنفيذها تحت توصية وإشراف المشغل .

(ج) خدمات تشغيل وصيانة الخط الثانى لمترو القاهرة التى يقوم بها المشغل السابق تحت مسؤوليته خلال الفترة بين تاريخ التوقيع وتاريخ التفعيل .

(د) المرافق والخدمات العامة المطلوبة لأداء الخدمات التى سيشغل صاحب العمل مسئولاً عنها ، يجب على صاحب العمل استصدار كافة العقود الخاصة بالمرافق والخدمات العامة (المياه-الطاقة-الشرطة ... إلخ) اللازمة لأداء الخدمات وكذلك سداد رسوم تلك المرافق والخدمات العامة مباشرة للجهات/ السلطات المختصة .

(هـ) إدارة خدمات الدعاية والإعلان والبيع بالتجزئة داخل الخط الثانى لمترو القاهرة فى ضوء العقد الموقع مع شركة العالمية للإعلان .

بالإضافة إلى ما سبق أعلاه ، كما يحدده الملحق (٢-٢) (نطاق الأعمال - الصيانة) فإن مستويات الصيانة ٢ و ٣ و ٤ من الأعمال المدنية للبنية التحتية (وعلى وجه الخصوص الأنفاق والجسور والكبارى والمحطات والمباني وغيرها من الإنشاءات) لا تشكل جزءاً من نطاق خدمات التشغيل والصيانة. ويجوز على أى حال إجراء هذه الصيانة على أساس التكلفة بالإضافة إلى الأتعاب من خلال تغييرات يوافق عليها الطرفان .

ودرءاً للشك فإن المستوى ١ من الصيانة للأعمال المدنية للبنية التحتية ، المتضمن خدمات التنظيف للمحطات والمستودع والورشنة فضلاً عن الفحص المرئى الدورى للأعمال المدنية للبنية التحتية شاملة الكبارى (الجسور) والأنفاق مدرجة فى نطاق خدمات التشغيل والصيانة .

٧-٤ مراحل التطوير :

ينطبق نطاق خدمات التشغيل والصيانة على مراحل الخط الثانى لمترو القاهرة قيد التشغيل اعتباراً من تاريخ التوقيع بالإضافة إلى أى تطوير مستقبلى . يلتزم صاحب العمل بإخطار المشغل قبل ستة (٦) أشهر على الأقل من بدء التشغيل والصيانة لكل تطوير للسماح للمشغل بتجهيز وتدريب الموظفين اللازمين. ويسعى المشغل إلى الحد الذى تسمح به القوانين المعمول بها إلى تقليل الأجور المقدمة للموظفين الجدد الذين يتم تجهيزهم . يتعين على المشغل أن يدرج فى الموازنة السنوية التكاليف الخاصة بإعداد وتنفيذ كل عملية تطوير . وسوف يحضر المشغل عمليات التشغيل التجريبية لتطوير الخط الثانى لمترو القاهرة وإحاطة صاحب العمل بأى توصيات لمعالجة أوجه القصور التى قد تؤثر على خدمات التشغيل والصيانة .

٧-٥ الخطة الاستثمارية لصاحب العمل :

لأجل تحسين الخط الثانى لمترو القاهرة، يلزم ذلك قيام صاحب العمل بتمويل الاستثمارات اللازمة المنصوص عليها فى الخطة الاستثمارية والمبينة فى الملحق (٤) (الخطة الاستثمارية لصاحب العمل).

يقدم المشغل الدعم اللازم لصاحب العمل فى تحديد معايير الخطة الاستثمارية واختيار المصنعين والموردين اللازمين والتفاوض على التعاقدات المعنية . يضمن صاحب العمل توفير (إن كانت متاحة لديه) أو شراء وسداد قيمة (إن لم تكن متاحة لديه) الاستثمارات الموضحة بالخطة الاستثمارية المدرجة بالملحق (٤) (الخطة الاستثمارية لصاحب العمل) .

وتشمل استثمارات صاحب العمل على وجه الخصوص ما يلى :

قطع الغيار الأولية .

توفير وشراء وسداد قيمة استبدال الأصول .

توفير وشراء وسداد قيمة الأدوات والمعدات اللازمة للصيانة الخاصة بهذا العقد

إن لم تكن متوافرة .

توفير وشراء وسداد قيمة برنامج إدارة الصيانة والاستثمارات الخاصة

بتكنولوجيا المعلومات .

(البند الثامن)

التغييرات - أوامر التغيير

٨ - ١ التغييرات - مبادئ عامة :

يجوز أن تتم التغييرات بناءً على طلب صاحب العمل أو اقتراح المشغل .
لن يتم تنفيذ أى تغييرات إلا بعد الاتفاق كتابة بين الطرفين على أمر تغيير
موضحاً به التغييرات اللازمة لشروط وأحكام العقد وفى حالة عدم اتفاق الطرفين
يجوز لصاحب العمل إسناد تلك الأعمال إلى طرف ثالث من الغير دون أى مسئولية
على المشغل .

يجوز لصاحب العمل من خلال عمل تغييرات بأن يلغى أى جزء أو أجزاء من
خدمات التشغيل والصيانة ، والتي لا يمكن أن تتجاوز (١٥٪) من نطاق التشغيل
والصيانة شريطة أن يقوم هو أو من يتبعه بمباشرة خدمات التشغيل والصيانة تلك ولا
يكلف آخرين بأدائها .

٨ - ٢ التغييرات المطلوبة من جانب صاحب العمل :

إذا تطلبت حاجة العمل القيام بأى تغييرات ضرورية خلال مدة العقد ، يقوم
صاحب العمل بإعطاء تعليمات إلى المشغل لإجراء التغييرات المطلوبة بموجب إخطار
كتابى موضحاً به تفاصيل التغييرات المطلوبة .

بعد تسلم المشغل لطلب التغييرات يجب عليه تقديم إخطار لصاحب العمل خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر (١٥) يوم عمل من تسلمه لطلب التغييرات (مرفقاً به التفاصيل الداعمة) موضعاً به ما يلى للمراجعة والاعتماد من قبل صاحب العمل :

(أ) أى اعتراض مبرر من جانب المشغل على التغييرات المقترحة مع العلم أنه يجوز لصاحب العمل رفض هذا الاعتراض إذا لم يكن مبرراً بما يكفى .

(ب) تقييم المشغل المبدئى لنطاق أى خدمات تشغيل وصيانة مطلوبة لتنفيذ التغييرات المقترحة بما فى ذلك وضع الخطة المقترحة وتحديد المدة المطلوبة لتنفيذ التغييرات وتأثير ذلك على الجدول الزمنى لخدمات التشغيل والصيانة .

(ج) تقييم المشغل المبدئى لتأثير التغييرات المقترحة على خدمات التشغيل والصيانة ، بما فى ذلك أسس وأنظمة التشغيل والصيانة المنصوص عليها فى عقد التشغيل والصيانة .

(د) تقييم المشغل المبدئى لتأثير التغييرات على مستوى الأداء (مؤشرات الأداء القياسية) .

(هـ) تحليل لأى زيادة أو نقصان فى الموازنة نتيجة للتغييرات المقترحة) .

٨-٣ التغييرات المقترحة من جانب المشغل :

يجوز للمشغل فى أى وقت خلال مدة عقد التشغيل والصيانة اقتراح تغييرات

بموجب إخطار كتابى يوجه لصاحب العمل أى اقتراح بتغييرات من جانب المشغل يجب أن يوضح به وصف التغييرات المقترحة بما فى ذلك :

(أ) أى أثر له على الخدمات .

(ب) المدة التى ستطبق فيها التغييرات .

(ج) تأثير ذلك التغيير على الجدول الزمنى وقدرة المشغل على الوفاء بمؤشرات الأداء القياسية .

يجب على صاحب العمل التشاور مع المشغل فيما يخص تطبيق أى تغييرات من طرف المشغل ويجب عليه الرد خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشرة (١٥) يوم عمل من تقديم مقترح التغييرات من قبل المشغل .

٨ - ٤ تقدير التغييرات :

تحتسب قيمة التغييرات كما يلى :

(أ) بناءً على تكلفة زائد أتعاب فى حال كانت التغييرات متعلقة بالخدمات الموصوفة فى الملحق ٢ - (نطاق الأعمال) .

(ب) أو بسعر يتفق عليه كتابة بين الطرفين فى حال لم تكن الخدمات موصوفة فى الملحق ٢ - (نطاق الأعمال) .

(البند التاسع)

مراقبة الأداء

٩ - ١ مبادئ عامة :

يتم قياس كفاءة المشغل فى تقديم منظومة نقل عام سهل الوصول إليها وجديرة بالثقة وأمنة باستخدام مؤشرات الأداء القياسية .

٩ - ٢ مراقبة الأداء خلال السنة الأولى من فترة التشغيل والصيانة :

ينص الملحق (٦) (قياس الأداء) على مؤشرات الأداء القياسية التى سيتم تحديدها بشكل أشمل خلال السنة الأولى من تاريخ التفعيل ومتابعتها طوال فترة التشغيل والصيانة .

يجب متابعة مؤشرات الأداء القياسية اعتباراً من تاريخ التفعيل .

لا تؤثر مؤشرات الأداء القياسية على المستحقات قبل السنة الثانية من فترة التشغيل والصيانة طبقاً لأحكام البند (٩-٣) (مراجعة الأداء بنهاية السنة الأولى من فترة التشغيل والصيانة) - ولكن يجب تقديمها فى التقرير الشهرى. لتجنب الشك، وعلى الرغم من ذلك، يجب على المشغل الوفاء بالتزاماته وفقاً لهذا العقد وفى حالة إخلال المشغل، يجب أن يجتمع الطرفان للتفاوض على إصلاح ذلك الإخلال .

٩-٣ مراجعة الأداء بنهاية السنة الأولى من فترة التشغيل والصيانة :

بعد مرور سنة واحدة (١) من تاريخ التفعيل ، يجب تنظيم ورشة عمل مع صاحب العمل والمشغل لأجل تحديد :

(أ) مستويات الأداء (الأداء المقبول والأداء غير المقبول والأداء المميز) وطرق قياس الأداء و(ب) فترات السماح وزيادة الأداء عقب كل تطوير جديد و (ج) حساب تأثير ذلك على مستحقات التشغيل والصيانة (قيمة العقوبات والمكافآت) .

يتعين عمل ورشة مماثلة قبل ثلاثة (٣) أشهر على الأقل من بدء التشغيل والصيانة لكل مرحلة تطوير .

و بمجرد توصل الطرفين إلى اتفاق حول مؤشرات الأداء القياسية التى سيتم تطبيقها بعد السنة الأولى من فترة التشغيل والصيانة (أو على حسب الأحوال -مرحلة تمديد جديدة) ؛ سوف يتم إدراج ذلك الاتفاق فى العقد بموجب ملحق مكتوب يوقع عليه الطرفان ويتوجب أن يحتوى هذا الملحق على وجه الخصوص على الملحق رقم (٦) (قياس الأداء) غرامات مؤشرات الأداء القياسية التى قد تفرض أثناء أى شهر ميلادى لها حد أقصى بنسبة خمسة بالمائة (٥٪) من المبالغ المستحقة للمشغل لدى صاحب العمل خلال ذلك الشهر ، نسب الغرامات والحوافز على مؤشرات الأداء القياسية يتم الاتفاق عليها من قبل الطرفين فى خلال سنة من تاريخ التفعيل .

فى حال عدم الاتفاق من قبل الطرفين فى الفترة المحددة يتم من قبل الطرفين تشكيل لجنة محايدة للبت على أن يتم تعيينها خلال ١٥ يوماً وتتوصل إلى نتائج فى مدة لا تتعدى شهرين .

٩ - ٤ أحداث الإعفاء :

« حالة الإعفاء » تعنى أى من الحالات التالية إلى الحد الذى يعيق المشغل عن تنفيذ التزاماته على أكمل وجه :

(أ) إخلال صاحب العمل بأى من التزاماته ؛

(ب) قيام أى طرف ثالث من الغير بتعطيل المشغل عن أداء التزاماته ومهامه التعاقدية شريطة ألا يكون هذا التعطيل تسبب فيه المشغل مباشرة أو أى مكاول من الباطن تابع له ،

(ج) أى حدث آخر مبين فى أى مكان آخر فى هذا العقد والذى - على وجه الخصوص - يعطى الحق للمشغل فى أن يتم إعفائه عن إخفاقه فى تنفيذ التزاماته بموجب هذا العقد وذلك متى كان هذا الحدث يرجع لأسباب لا دخل لإرادة المشغل فيها .

فى حالة حدوث حالة إعفاء تؤدى إلى عدم قدرة المشغل على الامتثال بأى من التزاماته بموجب هذا العقد يتم إعفائه من مسئولية الإخفاق فى الامتثال بالالتزامات ذات الصلة بموجب هذا العقد .

إذا رأى المشغل أن حالة الإعفاء حدثت ، يتعين عليه إخطار صاحب العمل بتلك الحالة للنظر واعتمادها كسبب إعفاء من عدمه بأسباب فنية معقولة وفقاً لهذا العقد. ويبدل المشغل قصارى جهوده للتقليل من آثار حالة الإعفاء على أداء الخدمات .

(البند العاشر)

المستحقات والمسائل المالية

١٠ - ١ مستحقات المشغل :

يتقاضى المشغل مستحقاته من تاريخ التفعيل على أساس التكلفة بالإضافة إلى الأتعاب سيتم الدفع للمشغل عن طريق صاحب العمل عن كافة التكاليف التى تكبدها فيما يتعلق بأداء الخدمات بالإضافة إلى الأتعاب التى يتم احتسابها كما يلى :

١٠-١-١ يلتزم صاحب العمل بالسداد للمشغل صافى التكاليف المتفق عليها وفقاً للعقد بالإضافة إلى أتعاب على صافى هذه التكاليف مع سداد باقى الالتزامات المالية التى قد تستجد من قبل الدولة بدون تطبيق نسبة زيادة على هذه الالتزامات المالية . هذه الأتعاب وقدرها (٨٪) من التكاليف الصافية ابتداءً من تاريخ التفعيل إلى نهاية العقد (فى حالة عدم تطبيق أى شروط جزائية وفقاً للعقد).

وبالتالى فإن حساب المستحقات المالية الخاصة بالمشغل يكون طبقاً لـ صافى التكاليف لكافة أعمال التشغيل والصيانة كما هو موضح بالملحق رقم ٧ باستثناء ما ورد بالبند (٣-٧) « نطاق الأعمال المستثناة ».

١٠ - ١ - ٢ تعتبر رسوم الدمغات وضريبة الدخل على الشركات ، طبقاً للقانون المصرى فيما يخص النسب المفروضة ، جزءاً لا يتجزأ من صافى تكلفة المشغل .

١٠ - ١ - ٣ بالإضافة إلى ذلك ، يتم فى نهاية السنة المالية تقديم كافة المستندات اللازمة لأداء كافة الالتزامات المالية والقانونية تجاه الحكومة المصرية وهيئاتها فيما يخص ضريبة الدخل على الشركات من قبل المشغل توضيح النقاط أعلاه فى الملحق (٩) .

كما يلتزم المشغل بما يلى :

١ - يقوم المشغل بالاحتفاظ بسجلات محاسبية دقيقة طبقاً للقوانين واللوائح المصرية وعليه تقديمها لمصلحة الضرائب المصرية بحسب ما هو مطلوب .

٢ - الإقرارات المالية والضريبية أو المستندات يجب أن يتم تقديمها فى الوقت المناسب ويجب أن تتبع جميع القواعد واللوائح والإجراءات الرسمية طبقاً لقانون الضرائب المصرية .

٣- يقوم المشغل بتقديم جميع المستندات ذات الصلة التى يطلبها صاحب العمل أو السلطات المعنية ، وفى حالة وجود نزاع بين المشغل ومصحة الضرائب بخصوص قيمة ضريبة الدخل يقوم المشغل باتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة فى هذا الشأن .

٤- فى حالة إخفاق المشغل فى اتخاذ الإجراءات القانونية المذكورة عليه فى الوقت المناسب فسيتحمل أى نتائج بما فى ذلك أى فوائد أو غرامات يتم إضافتها فى هذا الشأن .

٥- لن يكون للمشغل الحق فى المطالبة بأى تكاليف كنتيجة لاستيفائه لالتزاماته بموجب البند رقم ٣ عالىه تعتمد آلية التكلفة بالإضافة إلى الأتعاب على المبادئ الآتية :

(أ) موازنة التكلفة بالإضافة إلى الأتعاب :

الموازنة الأولية للتكلفة بالإضافة إلى الأتعاب التى توضح جميع التكاليف المقدرة والمتوقع تكبدها فيما يتعلق بعقد خدمات التشغيل والصيانة خلال فترة سريان العقد (١٥ عاماً) مدرجة فى الملحق (٩) (الموازنة الأولية للتكلفة بالإضافة إلى الأتعاب) . عند تعديل الموازنة الأولية للتكلفة بالإضافة إلى الأتعاب سيشار إليها بـ «موازنة التكلفة بالإضافة إلى الأتعاب» أو «الموازنة» تشمل تكاليف المشغل التى يتعين دفعها بموجب آلية التكلفة بالإضافة إلى الأتعاب جميع فئات التكاليف المدرجة فى موازنة التكلفة بالإضافة إلى الأتعاب عند تنفيذ الخدمات وفى حال وجد المشغل

نفسه بحاجة إلى تحمل تكاليف تقع خارج تلك الفئات المدرجة فى الموازنة المعتمدة فى هذه الحالة تجب الموافقة على هذه التكاليف فى الوقت المناسب من قبل صاحب العمل قبل تكبدها من قبل المشغل .

لا يلزم الحصول على موافقة مسبقة من صاحب العمل ما دامت التكلفة تقع ضمن تلك الفئات المدرجة فى الموازنة المعتمدة ومطلوب تكبدها فيما يتعلق بأداء الخدمات. يحق لصاحب العمل طلب أى مستند محاسبى معتمد من المشغل يؤيد التكاليف الفعلية التى أنفقها المشغل ويطالب بها كما يتعين على المشغل شراء قطع الغيار الخاصة بالقطارات لتجديد مخزون قطع غيار القطارات ، كلما استخدم المشغل قطع غيار القطارات لأغراض الصيانة خلال السنة الأولى من التشغيل) السنة الأولى من تاريخ التفعيل كما هو موضح فى جدول الموازنة الملحق رقم (٩) .

(ب) الفواتير :

يلتزم المشغل بإرسال فاتورة إلى صاحب العمل فى نهاية كل شهر بالتكاليف الفعلية المتكبدة خلال الشهر المعنى بالإضافة إلى الأتعاب بالنسبة المشار إليها فى بداية البند ١٢-١ المطبقة على المبلغ الإجمالى للتكاليف الفعلية.

(ج) تعديل موازنة التكلفة بالإضافة إلى الأتعاب :

سيتم تعديل الموازنة للمدة المتبقية من العقد كل سنة على الأقل ، بما يشمل مراجعة أعداد ومرتبات العمالة فى ضوء نتائج الأداء الحقيقية وتشكل لهذا الغرض لجنة مشتركة من الطرفين .

ويتولى المشغل إعداد مسودة تعديل الموازنة وتقديمها إلى صاحب العمل للموافقة عليها قبل ثلاثة أشهر من نهاية كل سنة مالية .

عند تعديل الموازنة ، يراعى ما يلى :

(أ) نموذج مؤشر تعديل الأسعار ، وفقاً للملحق (٩) .

(ب) تعديلات سعر الصرف .

(ج) التغييرات المحتملة المتفق عليها بين صاحب العمل والمشغل ،

(د) وفى حالة تغير الافتراضات الأولية المحددة فى ملحق (١) (الافتراضات

الأولية) فإنه سوف يتم تعديل الموازنة بما يتناسب مع التغيير .

لدى صاحب العمل خمس وأربعون (٤٥) يوماً للموافقة أو الاعتراض أو التعليق

بناء على حجج معقولة ومدعومة على الموازنة المعدلة المقترحة .

إذا لم يتم الاتفاق خلال المدة المحددة أعلاه على الموازنة المعدلة المقترحة،

عندئذ يتم اعتماد آخر إصدار من موازنة التكلفة بالإضافة إلى الأتعاب المحدثة

للتضخم وتغير سعر الصرف وفقاً للملحق رقم (٩) سارياً .

١٠ - ٢ السداد

١٠ - ٢ - ١ شروط السداد :

يسدد صاحب العمل الفاتورة المعنية بموجب العقد خلال خمسة وخمسون (٥٥)

يوماً من تاريخ تسلم صاحب العمل للفاتورة المعنية المقدمة من المشغل فى حال رفض

أى بند من بنود الفاتورة المقدمة من المشغل ، يلتزم صاحب العمل بأسرع ما يمكن

وفى كل الأحوال قبل نهاية فترة الـ (٥٥) يوماً بإخطار المشغل بالرفض وأسبابه .

ويتم تعديل المستحقات بناء على مراقبة الأداء وفقاً للملحق (٦) (تعديل

المستحقات بناءً على الأداء) وذلك وفقاً للشروط والأحكام والمؤشرات المتفق عليها

خلال سنة بعد تاريخ التفعيل .

١٠ - ٢ - ٢ الفاتورة المختلف عليها :

فى حالة وجود خلاف يتعلق بجزء من أى فاتورة وريشما يتم البست فى المبلغ

المختلف عليه يلتزم صاحب العمل بسداد الجزء المتفق / الموافق عليه فى الموعد

المحدد فى البند (١٠ - ٢ - ١) (شروط السداد) .

١-٢-٣ التأخير فى السداد :

إذا لم يقم صاحب العمل بدفع المبالغ المعتمدة إلى المشغل بموجب هذا العقد ولم تكن خارجة عن إرادته يحق للمشغل تلقائياً تطبيق فائدة تأخير تبدأ من تاريخ تأخر صاحب العمل فى السداد بمعدل الفائدة المعلن من البنك المركزى المصرى حتى سداد كامل المبلغ .

١-٢-٤ الدفعة المقدمة :

يجب على صاحب العمل صرف دفعة مقدمة سنوية للمشغل (يشار إليها فيما بعد هنا بـ دفعة / دفعات مقدمة) .

تكون قيمة الدفعات المقدمة مساوية لعشرين بالمئة (٢٠٪) من قيمة الموازنة السنوية المعنية طبقاً للملحق رقم (٩) بنفس العملة والنسب .

تحتسب القيمة السنوية للمستحقات المستخدمة لحساب مبلغ الدفعة المقدمة على أساس الموازنة السنوية المعتمدة .

يتم صرف أول دفعة مقدمة قبل تاريخ التفعيل .

على المشغل تقديم خطاب ضمان لأول دفعة مقدمة خلال ٣٠ يوماً من توقيع

العقد، وبالنسبة للسنوات التالية خلال ١٥ يوماً من تاريخ اعتماد الموازنة المعدلة كما

هو موضح فى البند (١٢-١-٣-ج) ، كما يلى :

يقدم المشغل خطاب ضمان دفعة مقدمة حكومى صادر من سلك حديد مصر

حيث إن الشركة المصرية لإدارة وتشغيل المترو هى شركة مملوكة بنسبة (١٠٠٪)

للحكومة المصرية «سلك حديد مصر» على أن يكون بنسبة ٢٠٪ من قيمة الموازنة

السنوية المعنية وبنفس العملة سارى لمدة عام وقابل للتجديد والتمديد سنوياً (طبقاً

للموازنة التقديرية لكل عام على حدة) حتى نهاية العقد.

وفى حالة عدم تقديم خطاب ضمان حكومى ، يقوم المشغل بتقديم خطاب ضمان

بنكى للدفعات المقدمة خلال نفس الفترات الموضحة به عليه .

يجب أن تكون خطابات الضمان البنكية مقبولة وغير مشروطة بمبالغ مساوية للدفعة المقدمة بنفس العملات الواردة فى مستحقات السنة المعنية ويجب أن تكون خطابات الضمان صادرة من أحد البنوك المؤسسة فى مصر والمعتمدة من الجهة المصرية المختصة .

يجب صرف الدفعات المقدمة خلال خمسة عشر (١٥) يوم عمل من تاريخ الفاتورة ذات الصلة المقدمة من المشغل .

يجب على المشغل أن يضمن استمرار سريان ونفاذ الضمان حتى سداد الدفعة المقدمة محل الضمان وسيتم تخفيض مبلغ الضمان تدريجياً بقيمة المبلغ الذى يتم استنزاله حسبما يتم إثباته فى الفواتير الشهرية .

يتم استنزال قيمة كل دفعة مقدمة من خلال استقطاعات نسبة الدفعة من الفواتير الشهرية بمعدل استهلاك يساوى نسبة الدفعة المقدمة ، حتى ذلك الوقت الذى يتم استهلاكها بالكامل .

١٠-٢-٥ الضرائب :

(أ) مبدأ عام :

يتحمل كل طرف المسؤولية لسداد الضرائب والرسوم ومخالصة التزاماته الضريبية المستحقة على أعماله طبقاً للقوانين المعمول بها يسدد صاحب العمل مباشرة أى ضرائب أو رسوم ملتزم بتحملها بموجب القوانين أو اللوائح المصرية إلى هيئة الضرائب المصرية ولا يطالب المشغل لأى سبب كان بسداد تلك الضرائب أو الرسوم نيابة عن صاحب العمل .

وإذا حدث ذلك ، ينبغى لصاحب العمل تعويض المشغل عن المبالغ التى تكبدها المشغل .

(ب) ضريبة القيمة المضافة :

يقر الطرفان بما يلى بموجب قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزارة المالية المصرية بتاريخ ٧ مارس ٢٠١٧

صاحب العمل جهة حكومية تابعة لوزارة النقل المصرية ويقدم خدمات نقل عام ويعتبر الجهة الناقلة لأغراض الضريبة وله الحق فى إصدار التذاكر وتحصيل الأجرة المعفاة من ضريبة القيمة المضافة (إن طبقت) .
يتصرف المشغل بصفته مقدم خدمة قائم على تشغيل وصيانة الخط الثانى لمترو القاهرة لصالح الجهة الناقلة ويتقاضى مستحقات بطبيعتها القانونية خاضعة لضريبة القيمة المضافة .

ما لم يحدد بخلاف ذلك جميع الأسعار الواردة فى العقد غير شاملة ضريبة القيمة المضافة .

سوف تضاف ضريبة القيمة المضافة على المستحقات بالنسبة الواجبة التطبيق فى تاريخ الفاتورة .

سوف يسدد المبلغ الإجمالى للفاتورة (بما فيها ضريبة القيمة المضافة) إلى المشغل الذى سيقوم بدوره بتقديم إقرار عن ضريبة القيمة المضافة لمصلحة الضرائب المصرية فى وقته المحدد وفقاً لقانون ضريبة القيمة المضافة .

(ج) ضرائب الخصم من المنبع :

فى حالة قيام صاحب العمل بخصم أى ضريبة خصم من المنبع وسدادها لمصلحة الضرائب المصرية نيابة عن المشغل - طبقاً للنسبة الواجبة التطبيق فى تاريخ الفاتورة - يلتزم صاحب العمل بتزويد المشغل بجميع الإيصالات و/أو الشهادات الضريبية ذات الصلة .

(د) الرسوم الجمركية :

ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك يتحمل صاحب العمل جميع الرسوم والجمارك والضرائب التى يصبح المشغل مسئولاً عنها فيما يتعلق باستيراد المواد والمعدات اللازمة للعقد . خلاف ذلك إذا اضطر المشغل لدفع الرسوم الجمركية عندها على صاحب العمل دفع هذه الرسوم للمشغل على أساس التكلفة بالإضافة إلى الأتعاب .

١٠-٣ مبيعات التذاكر

١٠-٣-١ المبيعات والتحصيل :

يقر الطرفان بأن مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية يحدد جدول أجره الركوب المطبقة على الخط الثانى لمترو القاهرة و (يشار إليها فيما بعد بـ « جدول أجره الركوب) ويخطر صاحب العمل المشغل بجدول أجره الركوب المعمول به وأى تغيير عليه خلال وقت معقول قبل تنفيذه ويصدر صاحب العمل إعلاناً مسبقاً للجمهور فى حالة حدوث أى تغيير فى جدول أجره الركوب .

يفرض صاحب العمل رسوماً لاستبدال الاشتراكات المفقودة من الركاب كتعويض عن التكاليف المرتبطة باستبدال هذه الاشتراكات ويقوم المشغل بتحصيلها لصالح صاحب العمل .

يسمح صاحب العمل للمشغل بتحصيل غرامة محددة على الراكبين الذين يستقلون المترو دون تذكرة صالحة التى يتم تحديدها عن طريق صاحب العمل ويقوم المشغل بتحصيل قيمة هذه الغرامات نيابة عن صاحب العمل .

يتولى المشغل تنظيم وبيع التذاكر وضمان إصدار التذاكر فى المحطات وتحصيل الأجرة باسم نيابة عن صاحب العمل يكون المشغل مسئولاً عن مراقبة أن يكون ركاب الخط الثانى لمترو القاهرة لديهم تذكرة صالحة للرحلة التى يقوم بها الراكب .

١٠-٤ الإيرادات المحصلة :

يلتزم المشغل بإيداع الإيراد اليومي المحقق سواء من (بيع التذاكر - الاشتراكات- أى إيرادات عرضية أخرى محل العقد) لدى أحد البنوك وذلك فى يوم العمل التالى مباشرة لتحقيق الإيراد وذلك فى حساب ذى عائد لدى أحد البنوك المتعامل معها المشغل .

يلتزم المشغل فى خلال ثلاثة أيام عمل التالية- كحد أقصى - من نهاية كل شهر تحويل جميع الإيرادات والعائد المحقق عليها وإيداعها فى حساب صاحب العمل الذى يحدده وفى حالة تأخير الإيداع يتم توقيع غرامة تأخير عن هذه المدة على المبالغ التى لم تورد ويتم احتسابها باستخدام السعر المعلن من البنك المركزى المصرى .

(البند الحادى عشر)

متطلبات رفع التقارير

١١-١ رفع التقارير :

يلتزم المشغل بتقديم جميع المعلومات والبيانات عن حالة المشروع محل العقد بالتفاصيل والأحداث الجوهرية طوال فترة التشغيل إلى صاحب العمل بحيث يكون صاحب العمل على دراية بهذه الأحداث وذلك على النحو المبين فى الملحق (٧) (متطلبات رفع التقارير)

١١-٢ أحداث غير متوقعة :

يبلغ المشغل صاحب العمل بأى معلومات فى حوزته حول الأحداث غير المتوقعة التى قد تؤثر على تنفيذ أى طرف لعقد التشغيل والصيانة وقد تتضمن هذه الأحداث - على سبيل المثال لا الحصر - الحوادث والأحداث المؤلمة والإغلاقات غير المخططة للمحطات والسكة والأنفاق وغيرها من البنية التحتية .

(البند الثانى عشر)

الموظفون

الموظفون التابعون للمشغل :

يلتزم المشغل بتوظيف أو تكليف عدد كاف من الأشخاص الذين يمتلكون المؤهلات والخبرات والمعرفة المتخصصة الملائمة لتقديم الخدمات مع مراعاة متطلبات هذا العقد فى كل الحالات ويضمن المشغل الحفاظ على استمرار التدريب والتأهيل وتنمية المعرفة التخصصية لهؤلاء الموظفين من تاريخ التفعيل وطوال مدة العقد، يتحمل المشغل المسؤولية المطلقة والحصرية عن تعيين وسداد الرواتب والأجور والمدفوعات الأخرى والتكاليف المرتبطة بها والصحة والنظافة والسلامة وغيرها وجميع الضرائب والمصروفات والرسوم المستحقة بموجب القوانين واللوائح المصرية المعمول بها فى هذا الشأن والمتعلقة بالبنود والشروط الخاصة بالتوظيف لجميع الموظفين والعاملين لدى المشغل فيما يتعلق بالعقد .

سيتم محاسبة صاحب العمل على تكلفة الموظفين بالجنسية المصرى وتكلفة الخبراء الأجانب المستعان بهم بالعملة الأجنبية .

(البند الثالث عشر)

التعاقد من الباطن

يلتزم المشغل عند الاستعانة بالغير من الشركات أو مقاولى الباطن أو الخبراء (غير المعتمدين مسبقاً من صاحب العمل) كلما دعت الضرورة لذلك بالتنسيق مع صاحب العمل والحصول على موافقة كتابية منه، ويستثنى من ذلك الشركات المصنعة أو الشركات التى يتعامل معها صاحب العمل فى نفس المجال ما لم يصدر من صاحب العمل ما يفيد بعدم التعامل معها ، ولصاحب العمل الحق فى أن يستبعد من قائمة الاعتماد المسبق أى مقاول .

بالنسبة لمقاولى الباطن والموردين الرئيسيين المؤثرين على كفاءة تنفيذ العقد :
المواصفات يتم تحديدها بواسطة المشغل بما يتماشى مع المعايير والأكواد العالمية لصاحب العمل الحق فى الاعتراض إذا كانت المواصفات غير متوافقة مع المعايير والأكواد العالمية .

يتم التعاقد مع مقاولى الباطن والموردين المعتمدين من صاحب العمل وسيقوم المشغل بتقديم قائمة بمقاولى الباطن والموردين للاعتماد من صاحب العمل . فى حالة الرغبة للتعاقد مع مقاول من الباطن أو مورد خارج القائمة المعتمدة مسبقاً من قبل صاحب العمل يكون على المشغل توجيه إخطار إلى صاحب العمل (مدعوماً بالمستندات ذات الصلة) مع طلب الموافقة وسيكون لدى صاحب العمل فترة عشرة (١٠) أيام عمل من تاريخ توجيه هذا الإخطار لبحث تلك الموافقة وفى حالة عدم استجابة صاحب العمل بالموافقة أو الرفض خلال هذا الإطار الزمنى فسوف تعتبر موافقة من جانب صاحب العمل على الاستعانة بالمقاول / بالمقاولين من الباطن والموردين .

يجب على المشغل العودة لصاحب العمل لأخذ الموافقة فى حال كانت قيمة المشتريات ستتجاوز الموازنة المعتمدة .

يتم تدبير المشتريات اللازمة لتنفيذ أعمال العقد طبقاً للقوانين المعمول بها بجمهورية مصر العربية التى تخص هذا التعاقد .

يقوم المشغل بالاختيار على أساس أفضل قيمة (تقييم فنى ومالى) ولصاحب العمل الحق بمراجعة عملية الشراء للتأكد من سلامة العملية وفقاً لإجراءات المشغل للمشتريات بما لا يتعارض مع القوانين المعمول بها بجمهورية مصر العربية .

يتعين على المشغل أن يضمن أن جميع مقاولى الباطن ذوو سمعة طيبة ولديهم الخبرات والمعرفة المتخصصة والقدرات الكافية لتنفيذ التزاماتهم وفقاً لعقد المقولة

من الباطن ولأى متطلبات قضائية وقانونية وسياسية محددة على الرغم من تعيين أى مقاول من الباطن ، يتحمل المشغل المسؤولية الكاملة عن تشغيل وصيانة الخط الثانى لمترو القاهرة وسيظل مسئولاً مسئولاً كاملة تجاه صاحب العمل عن أى أفعال أو تقصيرات يرتكبها المقاول من الباطن المعين من جانبه .

(البند الرابع عشر)

التنازل عن العقد

يلتزم المشغل بتنفيذ العقد بنفسه فى الميعاد المحدد وفقاً للشروط والمواصفات المتعاقد عليها ولا يجوز له التنازل عن ذلك كلياً أو جزئياً . ويجوز له التنازل عن المبالغ المستحقة له لأحد البنوك أو الشركات المالية غير المصرفية المرخص لها بمزاولة النشاط فى جمهورية مصر العربية ، ويكتفى فى هذه الحالة بتصديق البنك أو الشركة دون الإخلال بمسئولية المتعاقد عن تنفيذ العقد ، كما لا يخل قبول نزوله عن المبالغ المستحقة له بما يكون للجهة الإدارية قبله من حقوق .

(البند الخامس عشر)

المخاطر والمسئولية

١٥-١ التعويضات :

يتحمل كل طرف « الطرف الملزم بالتعويض » المسئولية عن جميع الخسائر المباشرة الناتجة عن إهماله أو سوء تصرفه المتعمد أو مخالفته لهذا العقد ، وعليه تعويض الطرف الآخر « الطرف المستحق للتعويض » عن هذه الخسائر المباشرة إلا إذا كانت هذه الخسائر المباشرة .

(أ) ناتجة عن إهمال أو سوء تصرف متعمد أو فساد من الطرفين بشكل مساو (مسئولية مشتركة) .

(ب) ناتجة مباشرة عن تصرف الطرف الملزم بالتعويض بناءً على تعليمات محددة من الطرف المستحق للتعويض .

(ج) ناتجة عن فعل الغير ، وفى هذه الحالة يحق للطرفين مطالبة هذا الغير بالتعويض وتكاليف إصلاح ما أفسده .

١٥-٢ المسئولية :

١٥-٢- (أ) دون الإخلال بحقيقة أن المشغل مسؤول عن أداء الخدمات بموجب هذا العقد ، فى حالة حدوث أى خسارة يبذل المشغل قصارى جهده للحد من تلك الخسارة واسترداد قيمتها من وثائق التأمين السارية .

١٥-٢ (ب) المشغل مسؤول لتغطية ١٠٠٪ من الأضرار المباشرة المتسبب فيها على الأصول المسلمة من صاحب العمل للمشغل خلال فترة التعاقد. فى هذه الحالة يكون المشغل أيضاً مسؤولاً عن تعويض صاحب العمل عن خسارة إيرادات التذاكر من وقت وقوع الضرر . وفى هذه الحالة ، يعفى صاحب العمل المشغل من غرامات مؤشرات الأداء المرتبطة بها .

فى الحالات الأخرى مثل إنهاء العقد لإخفاق المشغل، فإن إجمالى مسئولية المشغل تحت هذا العقد أو ما يرتبط به لا تتعدى نسبة ٣٠٪ من إجمالى موازنة السنة ذات الصلة .

١٥-٢- (ج) لا يجوز للحد الأقصى للمسئولية أن يسرى على أو يحد أو يقيد بأى شكل آخر أى مسئولية ناشئة عن الاحتيال أو الإهمال الجسيم أو الفساد أو الملكية الفكرية أو تعويضات الوفاة و/ أو الإصابة الجسدية و/ أو الضرر بممتلكات الغير أو التصرف غير القانونى من جانب الطرف المخل ، أو على المسئوليات التى لا يمكن تقييدها بموجب القوانين الإلزامية .

١٥-٢- (د) فيما عدا الحالة المبينة فى البند رقم ١٥-٢-ب لا يتحمل أى من الطرفين المسئولية تجاه الطرف الآخر عن فوات الأرباح أو الإيرادات التى قد يتكبدها الطرف الآخر فيما يتعلق بهذا العقد باستثناء حالات الاحتيال

أو الإهمال الجسيم أو التصرف غير القانونى من جانب الطرف المخل أو المسئوليات التى لا يمكن تقييدها بموجب القوانين الإلزامية .

٣-١٥ سبل إصلاح أو معالجة الضرر الإستثنائية :

إذا نص هذا العقد على سبل إصلاح مالية أو تعويضات أو عقوبات على أى مخالفة أو إخفاق فى التنفيذ ، فإن هذه السبل أو التعويضات أو العقوبات سوف تكون التعويض الحصرى والوحيد الذى سيكتفى به .

٤-١٥ إجراءات المطالبة :

إذا رأى أحد الطرفين نفسه مستحقاً لأى مبلغ من الطرف الآخر بموجب أى مادة واردة فى هذا العقد أو غيره فيما يتعلق به ، يوجه الطرف مقدم المطالبة إخطاراً به كافة التفاصيل إلى الطرف الآخر .

يجوز توجيه الإخطار فى أقرب وقت ممكن عملياً من معرفة مقدم المطالبة بالحدث أو الحالة التى أدت إلى استحقاقه للمبلغ المطالب به .

وتحدد التفاصيل أساس الاستحقاق وبيان بالمبلغ الذى يطالب به الطرف مقدم المطالبة خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من استلام المطالبة أو خلال فترة أخرى قد يقترحها الطرف مقدم المطالبة ويوافق عليها الطرف الآخر يتعين على الطرف الآخر الرد بالموافقة أو بالرفض مع ابداء الملاحظات التفصيلية . ويجوز أيضاً له طلب المزيد من أى تفاصيل ضرورية، ولكن مع ذلك يتعين عليه الرد على أسس تلك المطالبة خلال هذه المدة .

٥-١٥ القوة القاهرة :

لا يحق لأى طرف المطالبة بأى خسائر من الطرف الآخر عن أى حالة إخلال فى الامتثال لالتزاماته بموجب العقد إذا كان ذلك الإخلال ناتجاً عن قوة القاهرة ، يعفى كل طرف من الأداء ولا يعد مخالفاً لأى من التزاماته طالما كان ذلك ناتجاً عن حالة القوة القاهرة .

فى حالة حدوث حالة القوة القاهرة ، يخطر الطرف المتضرر الطرف الآخر خلال خمسة عشر (١٥) يوماً من وقوع مثل هذه الحالة ، ويتضمن الإخطار تفاصيل عن حالة القوة القاهرة ، بما فى ذلك تأثيرها المتوقع أو الفعلى على التزامات الطرف المتضرر ، فضلاً عن أى إجراءات أو تصرفات مقترحة لتقليل ذلك التأثير ، وفى جميع الحالات ، يلتزم صاحب العمل والمشغل ببذل قصارى جهدهما للتخفيف من عواقب القوة القاهرة.

ابتداءً من حدوث حالة قوة قاهرة ، يستمر صاحب العمل فى سداد أى مبالغ مالية مستحقة ولا تكون محل منازعة قبل وقوع القوة القاهرة إلى المشغل ، بالإضافة إلى أى مبالغ مقابل الخدمات المؤداة أثناء القوة القاهرة .

فى حالة توقف حالة القوة القاهرة ، يخطر الطرف المتضرر الطرف الآخر بذلك ويستأنف تنفيذ أى التزامات كان تنفيذها مستحياً بسبب حالة القوة القاهرة ذات الصلة وذلك خلال سبعة (٧) أيام أو أى فترة أخرى يتفق عليها الطرفان لإعادة تقديم الخدمات .

فى حالة وقوع حدث القوة القاهرة الممتدة (المعرفة بأنها القوة القاهرة التى تتجاوز مائة وعشرين (١٢٠) يوماً متتالية والتى تؤثر على أداء أى طرف لالتزاماته بموجب هذا العقد) ، فإنه يجوز لأى من الطرفين - بعد التشاور مع الطرف الآخر - إنهاء العقد عن طريق توجيه إخطار بذلك للطرف الآخر .

١٥-٦ التأمين :

١٥-٦-١ التأمين المطلوب :

يلتزم المشغل بضمان تفعيل كل وثيقة وفقاً للملحق (٥) (التأمين) .

١٥-٦-٢ التأمين المطلوب عن كل فترة :

يحتفظ المشغل (مع مراعاة أحكام عدم القابلية للتأمين) بوثائق التأمين الآتية من شركة تأمين ذات سمعة طيبة والتي يكون صاحب العمل قد وافق عليها من قبل :
المسئولية العامة التجارية (مسئولية الغير) .

وثائق التأمين عن المسئولية التجارية العامة (مسئولية الغير) التي يحصل عليها المشغل لا بد أن تتضمن صاحب العمل باعتباره مؤمناً له إضافي .
التعويض المهني .

أى تأمين يعد معتاداً أو ضرورياً لغرض الامتثال للشروط المحلية أو غيرها فيما يتعلق بمنظومة المترو ، أو يقتضيه القانون ، ولهذا التأمين الإضافي فى حالة إمكانية ذلك ، يتم إضافة صاحب العمل كمؤمن إضافي له .

أضرار الممتلكات : وثائق التأمين عن الأضرار بالممتلكات التي يحصل عليها المشغل لا بد أن تتضمن صاحب العمل باعتباره مؤمناً له إضافي .

١٥ - ٦ - ٣ الأحكام المشتركة بين جميع أنواع التأمين :

يلتزم المشغل بأن يضمن أن كل وثيقة - وفقاً للعقد - تنص على ما يلى :
عدم إلغاء أو إنهاء أو تعليق أو إحداث أى تغيير فى أى نواحي جوهرية على وثائق التأمين دون الحصول على الموافقة الكتابية المسبقة (تسعون يوماً على الأقل) من صاحب العمل، أو أى فترة أخرى أقل يجوز تحديدها من وقت لآخر .

عدم إبطال الحماية الممنوحة للمؤمن له - بموجب وثائق التأمين - بأى تصرف أو إغفال من جانب المؤمن له الآخر، بما فى ذلك أى إخفاق من جانب المؤمن له هذا فى الإفصاح عن أى واقعة أو ظرف أو حدث جوهرى ، وأى بيان كاذب من جانب المؤمن له هذا وأى مخالفة من جانبه أو عدم الوفاء بأى شرط أو ضمان أو حكم متضمن أو مدرج فى وثيقة التأمين .

لن يكون صاحب العمل مسئولاً أمام شركات التأمين أو إعادة التأمين عن سداد أى أقساط تأمين أو أى التزامات أخرى للمشغل .

لابد أن تتضمن وثائق التأمين التى يحصل عليها المشغل تنازلاً عن أى من حقوق الحلول لشركات التأمين بموجب هذا العقد فى مواجهة صاحب العمل أو موظفيه أو وكلائه أو خلفائه أو المتنازل إليهم المسموح لهم، أو أى حق مقاصة أو دعوى متقابلة أو أى استقطاعات أخرى سواء عن طريق الحجز أو غير ذلك بخصوص أى التزام على أى طرف مؤمن له بموجب تلك الوثيقة ، باستثناء حالة السلوك المتعمد أو الذى ينطوى على احتيال .

لا يجوز إجراء أى تخفيض فى حدود المسؤولية أو التغطية ، أو زيادات فى الاستقطاعات أو الاستبعادات أو الاستثناءات على الوثيقة خلال فترة سريانها دون الموافقة الكتابية المسبقة لصاحب العمل ، بخلاف تخفيض فى إجمالى الحدود عقب قيام شركة التأمين بتسديد مطالبة ما .

يجب سداد جميع الأموال المستحقة بموجب الوثيقة دون خصم أو مقاصة بخلاف الأقساط غير المسددة .

يجوز لصاحب العمل التشاور مع شركات التأمين فيما يتعلق بأى مطالبة فى الظروف التى يطلب فيها صاحب العمل ذلك التشاور .

١٥-٦-٤ الدليل على ما يفيد التأمين :

يلتزم المشغل بأن يزود صاحب العمل بما يلى :

(أ) وثائق التأمين المطلوبة .

(ب) وفى كل سنة - من تاريخ تقديم الوثيقة - بدليل مستندى بالاحتفاظ بوثائق

التأمين تلك سارية لفترة لا تقل عن اثنى عشر شهراً مع الإفادة بأى تغييرات

جوهرية فى وثائق التأمين عن السنة المنتهية .

١٥-٦-٥ عدم القابلية للتأمين :

تعنى كلمة « غير قابل للتأمين » ، ما يلى :

التأمين على الخطر غير متاح أو لم يعد متاحًا للمشغل أثناء عقد التشغيل والصيانة عند شركات التأمين المصرية ذات السمعة الطيبة .

فى حال أصبح أى خطر - تغطيه وثائق التأمين الواردة فى الملحق (٥) (التأمينات) - غير قابل للتأمين ، يلتزم المشغل بإخطار صاحب العمل خلال ستين (٦٠) يومًا منذ أن أصبح الخطر غير قابل للتأمين .

بعد اتفاق الطرفين ، أو فى حال تقرر وفقًا للبند (٢٠-٢) (تسوية النزاعات) ،

على ما يلى :

١ - أن الخطر غير قابل للتأمين .

٢ - وأن الخطر غير القابل للتأمين لا ينتج عن تصرف أو إغفال من جانب المشغل .

يسرى ما يلى : (١) يستمر العقد ساريًا ونافذًا :

وعند حدوث الخطر (ولكن فقط فى حال استمرار هذا الخطر غير قابل للتأمين) ، وإذا تكبد المشغل خسارة نتيجة حدوث خطر غير قابل للتأمين ، يلتزم صاحب العمل بتعويض المشغل عن تلك الخسارة إلا إذا كانت الخسارة بسبب الإهمال أو الخطأ الجسيم من جانب المشغل .

١٥-٦-٦ قسط التأمين :

يتم التعامل مع قسط التأمين والاستقطاعات على أنه مشمول فى تكلفة المشغل

ويتم سداه من صاحب العمل للمشغل على أساس التكلفة بالإضافة إلى الأتعاب .

(البند السادس عشر)

الإخلال من جانب المشغل

١-١٦ خطة الإجراءات الإصلاحية :

فى حالة حدوث أى حالة إخلال من جانب المشغل، يجتمع الطرفان خلال ثمانى وأربعين (٤٨) ساعة من تاريخ حدوث حالة الإخلال للاتفاق على كيفية إصلاح هذا الخلل ومدة الإصلاح بشكل مرضٍ لصاحب العمل. ويتعهد المشغل ببذل أقصى جهوده للحفاظ على استمرارية الخدمة ودون تحمل صاحب العمل أى تكاليف لإصلاح الإخلال. يجوز للطرفين الاتفاق على خطة إصلاح قصيرة و/ أو طويلة الأجل حسب طبيعة الإخلال وجسامته والإجراء المطلوب لإصلاح ذلك الخلل.

يتعين على المشغل اتخاذ تلك الخطوات المنصوص عليها فى خطة الإجراءات الإصلاحية التى تلزم لتصحيح حالة الإخلال من جانب المشغل فوراً على نحو مرضٍ لصاحب العمل .

٢-١٦ التدخل فى حالة الإخلال من جانب المشغل :

١-٢-١٦ تعريف التدخل :

يقصد بـ«التدخل» أنه إذا تحقق لدى صاحب العمل، بعد القيام بفحص كافٍ نتج عنه دليل على أن المشغل غير قادر على إصلاح الإخلال من جانب المشغل أو أنه لم يضع خطة الإجراءات الإصلاحية التى يرى صاحب العمل أنها سوف تصلح الآثار الناجمة عن الإخلال ، يجوز لصاحب العمل إرسال إخطار كتابى مرفقاً به شرح تفصيلى لقراره والأدلة المؤيدة للمشغل («الإخطار بحقوق التدخل») يمكن بعده - ما لم يتخذ المشغل خطوات ضرورية لإصلاح الإخلال خلال وقت محدد ومعقول - أن يعين طرف آخر («الطرف المتدخل») كمحاولة لإصلاح الحالة أو التغلب على أى مخاطر أو إصلاح النتائج الناجمة عن الإخلال من جانب المشغل .

١٦-٢-٢ الإخطار بحقوق التدخل :

يتعين أن يحدد الإخطار بحقوق التدخل ما يلى :
حالة الإخلال من جانب المشغل التى نشأ عنها حق التدخل ؛
التاريخ الذى يقترحه الطرف المتدخل للبدء فى ممارسة سلطات التدخل ومدة هذا
التدخل المقترح .

يجب توجيه الإخطار بحقوق التدخل كتابياً .

١٦-٢-٣ مستحقات الطرف المتدخل :

يجوز لصاحب العمل خصم أى تكاليف معقولة أو مصروفات مستحقة ومعتمدة
للطرف المتدخل لممارسة سلطات التدخل المخولة له من أى مبلغ مستحق للمشغل
دون اشتراط موافقة الأخير .

يقوم صاحب العمل باستعمال المبلغ المخصص لتغطية تلك التكاليف والمصروفات.

١٦-٢-٤ سلطات التدخل :

يجوز للطرف المتدخل القيام بأى فعل يجوز للمشغل القيام به فيما يتعلق
بخدمات التشغيل والصيانة وفى حدود ما ترتب على حالة الإخلال من جانب المشغل
التى استوجبت التدخل بما فى ذلك :

الدخول والاستمرار فى حيازة كل أو أى من الأصول المستخدمة من قبل المشغل
فى قيامه بخدمات التشغيل والصيانة .

تشغيل وإدارة كافة أو أى من الأصول المستخدمة فى خدمات التشغيل والصيانة .
ممارسة أى من السلطات أو تنفيذ أى من الالتزامات الخاصة بالمشغل بموجب
هذا العقد، فيما يتعلق بخدمات التشغيل والصيانة ، كما لو كان الطرف المتدخل هو
المشغل نفسه .

١٦-٢-٥ إقرارات والتزامات المشغل فى حالة الدخل :

يقر المشغل بأن الطرف المتدخل غير ملتزم بتصحيح أى حالة إخلال أخرى
ولا التغلب على أى مخاطر أو إصلاح العواقب الناجمة عن حالة الإخلال خارج
نطاق عمله.

يتعين على المشغل التعاون مع الطرف المتدخل فى ممارسة سلطات التدخل .
يتعين على المشغل السماح للطرف المتدخل بالدخول إلى أى من أو جميع
الأصول المتاحة له من أجل تنفيذ خدمات التشغيل والصيانة المرتبطة بحالة التدخل .
يتعين على المشغل السماح للطرف المتدخل بالاطلاع على أى معلومات يمكن
أن يطلبها الطرف المتدخل على نحو معقول واللازمة لتمكينه من ممارسة سلطات
التدخل؛ شريطة أن يضمن صاحب العمل امتثال الطرف المتدخل للالتزامات السرية .
لن يتحمل المشغل أية مسئولية ولن يلتزم بتقديم أى تعويض فيما يتعلق بأى
حالة إخلال نشأت بسبب الطرف المتدخل ولم يكن للمشغل يد فيها .

١٦-٢-٦ حماية الطرف المتدخل :

لا يتحمل الطرف المتدخل المسئولية تجاه المشغل فيما يتعلق بالأعمال التى
يكلف بها إلا تلك التى تنشأ عن الإخلال بالعقد المبرم بين المتدخل وصاحب العمل
أو الاحتيال أو الخطأ العمدى أو الإهمال الجسيم من جانب الطرف المتدخل . إذا
نشأت هذه المسئولية تكون من خلال صاحب العمل .

١٦-٢-٧ إنهاء حالة التدخل :

يتعين على الطرف المتدخل التوقف عن ممارسة سلطات التدخل فى أقرب وقت
ممكّن من الناحية العملية وفى أى حالة بمجرد قيامه بتصحيح حالة الإخلال التى
تسبب فيها المشغل على نحو مرضٍ لصاحب العمل .

يتعين على صاحب العمل توجيه إخطار كتابى للمشغل بالتاريخ المحدد لتوقف
الطرف المتدخل عن ممارسة سلطات التدخل .

يتعين على صاحب العمل منح المشغل مدة زمنية معقولة قبل تاريخ توقف الطرف
المتدخل عن ممارسة سلطات التدخل ، ويقوم صاحب العمل بإخطار المشغل بذلك .

يجب على صاحب العمل والمشغل التشاور مع بعضهما البعض بهدف ضمان أن تمر المرحلة الانتقالية بهدوء من وقت توقف الطرف المتدخل عن ممارسة سلطات التدخل إلى المرحلة التى يتولى فيها المشغل تنفيذ خدمات التشغيل والصيانة من أجل تقليل انقطاع خدمات التشغيل والصيانة .

بمجرد توقف الطرف المتدخل عن ممارسة سلطات التدخل، يتعين على المشغل استئناف تنفيذ خدمات التشغيل والصيانة طبقاً لأحكام هذا العقد ما لم يكن هذا العقد قد تم إنهاؤه .

(البند السابع عشر)

الإنهاء

١٧-١ الإنهاء بسبب إخفاق المشغل :

١٧-١-١ تعريف إخفاق المشغل :

يقصد بـ «إخفاق المشغل» أى من الحالات التالية :

١ - إبداء المشغل رغبته فى التخلي عن الخط الثانى لمترو القاهرة بشكل دائم فى حدود الضوابط التعاقدية .

٢ - أن يكون التشغيل والصيانة والأداء مخالف بشكل جوهري لأحكام العقد ،

٣ - ارتكاب المشغل إخفاق جوهري بنود العقد أو تقديمه للخدمات بطريقة تُشكل خطراً على السلامة العامة وأن يكون لها تأثير جوهري عكسى على الخط الثانى لمترو القاهرة .

٤ - تنازل المشغل عن العقد أو جزء منه للغير بخلاف ما يتفق مع الأحكام الواردة فى هذا العقد .

٥ - أن يصبح أداء المشغل لكافة التزاماته أو جزء جوهري منها غير قانوني كنتيجة لأى تصرف أو إهمال جسيم أو إخفاق جوهري من جانبه .

٦ - أى إقرار أو ضمان مقدم من المشغل - بموجب البند (٣-أ) (تعهدات و ضمانات المشغل) يكون له تأثير جوهري عكسى على قدرة المشغل على الوفاء بالتزاماته بموجب عقد التشغيل والصيانة .

١٧-١-٢ الإخطار بإخفاق المشغل :

يخطر صاحب العمل المشغل بعد ثبوت إخفاق من المشغل ، موضحاً فى هذا الإخطار تفاصيل إخفاق المشغل الذى لاحظ صاحب العمل وقوعه .
فى حالة عدم القدرة على إصلاح الإخفاق يحق لصاحب العمل إنهاه العقد بأكمله بموجب توجيه إخطار كتابى له أثر فوري فى حالة حدوث إخفاق من جانب المشغل سبق وضع خطة إجراءات إصلاحية له وفقاً للبند (١٦-٢) (خطة الإجراءات الإصلاحية) ، وأخفقت خطة الإجراءات الإصلاحية تلك فى إصلاح الإخلال من جانب المشغل خلال الإطار الزمنى المبين فى خطة الإجراءات الإصلاحية ، حينئذ يجوز لصاحب العمل توجيه إخطار للمشغل بحدوث حالة الإخفاق هذه . وإذا لم يتم تصحيح أو إصلاح حالة الإخفاق خلال ستين (٦٠) يوماً من توجيه ذلك الإخطار (أو فترة أطول يتم الاتفاق عليها بين الطرفين على نحو معقول) ، فإنه يجوز لصاحب العمل توجيه إخطار آخر للمشغل بإنهاء هذا العقد ، مع احتفاظ صاحب العمل بحقه فى الرجوع على المشغل بأية أضرار و/أو مصاريف تكبدها وفقاً للقوانين المعمول بها .

١٧-٢ الإنهاء بسبب إخفاق صاحب العمل :

١٧-٢-١ تعريف إخفاق صاحب العمل :

يقصد بـ«إخفاق صاحب العمل» أى من الحالات التالية :

١ - إخفاق صاحب العمل فى سداد أى مبلغ مستحق وواجب السداد للمشغل وفقاً

للبنود (١٠-١) (مستحقات المشغل) .

٢ - فى حالة تغيير صفة صاحب العمل أو تغيير كيانه وعدم اعتراف الحلف القانونى بالتزاماته تجاه المشغل طبقاً للعقد المبرم وقام بإيقاف أداء الالتزامات المالية .

٣ - فى حالة وجود خطأ من صاحب العمل بموجب البند (٣-ب) (تعهدات و ضمانات صاحب العمل) فى أى ناحية جوهرية .

٤ - فى حالة الإخلال الجوهري من جانب صاحب العمل بالتزاماته بموجب العقد هذا .

١٧-٢-٢ إخطار الإنهاء لإخفاق صاحب العمل :

فى حالة إخفاق صاحب العمل بموجب البند (١٧-٢-١) (١) (تعريف إخفاق صاحب العمل)، يجوز للمشغل توجيه إخطار بإنهاء العقد بأثر فوري فى حالة استمرار هذا الإخفاق لمدة مائة وثمانين (١٨٠) يوماً من تاريخ الاستحقاق. وفى هذه الحالة يلتزم المشغل بالاستمرار فى أداء خدمات التشغيل والصيانة كجزء من عملية الإعادة والتي سيتم تنفيذها كجزء من المائة وثمانين يوماً سالفه الذكر . فى حالة سداد صاحب العمل للمبالغ المستحقة قبل إتمام عملية الإعادة، يجوز للمشغل سحب إخطار الإنهاء ، وفى هذه الحالة يتحمل صاحب العمل التكاليف المرتبطة بعملية الإعادة الملغاة بالإضافة إلى الأتعاب .

استثناء من البند (١٧-٢-١) (١) (تعريف إخفاق صاحب العمل)، عند وقوع أى إخفاق من جانب صاحب العمل وطالما كان ذلك الإخفاق قائماً ، يجوز للمشغل ، وفقاً لاختياره، توجيه إخطار لصاحب العمل بوقوع حالة الإخفاق . وفى حالة عدم تدارك أو إصلاح الإخفاق خلال سستين (٦٠) يوماً بعد توجيه هذا الإخطار (أو لفترة أطول قد يتفق عليها الطرفان بشكل معقول)، وشريطة أنه خلال تلك الظروف يدفع صاحب العمل للمشغل التكاليف الفعلية التي يتكبدها بشكل معقول على أساس التكلفة

بالإضافة إلى الاعتاب كنتيجة لهذا الإخفاق ، فإنه يجوز للمشغل توجيه اخطار آخر لصاحب العمل بإنهاء العقد .

١٧-٢-٣ حق المشغل فى المطالبة فى حالة إخفاق صاحب العمل :

على الرغم من حق المشغل فى الإنهاء بموجب البند (١٧-٢-٢) (إخطار الإنهاء لإخفاق صاحب العمل) ، فى حالة إخفاق صاحب العمل مما يترتب عليه تكبد المشغل لتكاليف فى تنفيذ التزاماته بموجب هذا العقد ، يستحق المشغل تعويضاً عن التكاليف الفعلية المتكبدة على أساس التكلفة بالإضافة إلى الاعتاب ، شريطة أن يقدم المشغل البيانات الموثقة أو الأدلة التى تفيد تأثير إخفاق صاحب العمل على التزامات المشغل .

١٧-٣-٣ الإنهاء لسبب لا يرجع للإخفاق :

١٧-٣-١ الانتهاء :

يتعين إنهاء العقد تلقائياً عند تاريخ الانتهاء ، ما لم يكن قد سبق إنهاؤه وفقاً لأحكام هذا العقد إلا إذا رغب صاحب العمل تمديده بشرط إخطار المشغل قبل تاريخ الإنهاء بتسعين (٩٠) يوماً يتفاوض خلالها الطرفان على أحكام وشروط ذلك التمديد .

١٧-٣-٢ الإنهاء بسبب تغيير فى القانون :

فى حالة تطبيق أى تغيير فى القوانين بمصر من شأنه أن يؤدى إلى عدم قانونية أو استحالة أداء كافة التزامات المشغل أو إلى حد كبير منها (والتي خلالها يعفى المشغل من المسؤولية ذات الصلة) ، عندئذ وبعد إجراء مشاورات للتوصل لحل يحظى بقبول كلا الطرفين خلال مدة لا تقل عن مائة وعشرون (١٢٠) يوماً ، يجوز لصاحب العمل أو المشغل إنهاء هذا العقد بموجب توجيه إخطار ذو أثر فوري للطرف الأخر على أن يستمر المشغل فى تنفيذ التزاماته الغير متأثرة بالتغيير فى القوانين فى مصر خلال فترة المائة وعشرين (١٢٠) يوماً المذكورة قبل بدء إجراءات الإعادة الواردة فى البند (٦) (التسليم والإعادة) .

للمدى الذى تسمح به المتطلبات القانونية ، لا توجد حقوق متاحة للطرفين لإنهاء العقد إلا تلك الحقوق الواردة صراحة فيه .

١٧-٤-٤ تبعات الإنهاء :

١٧-٤-١ استمرار الأنشطة حتى تاريخ الإنهاء :

يتعين على المشغل الاستمرار فى أداء الأنشطة بموجب العقد كما هو معتاد حتى تاريخ الإنهاء كما لو كان مسئولاً عن استمرار الأنشطة بعد ذلك .

١٧-٤-٢ تكاليف إنهاء التعبئة «التكاليف التى يتكبدها المشغل نتيجة

إنهاء العقد» :

يقصد بتكاليف إنهاء التعبئة كافة التكاليف الفعلية والمثبتة التى تعذر تقليلها بشكل معقول، والتى تكبدها أو سببها المشغل كنتيجة مباشرة لإنهاء العقد ويتحملها صاحب العمل وذلك فيما يتعلق بما يلى :

(أ) أى طلبات شراء لأى مواد أو سلع أو خدمات والتى قد تم إصدارها ولا يمكن إلغاؤها أو التنازل عنها لصاحب العمل دون تحمل هذه التكاليف أو المصروفات .

(ب) التكلفة الفعلية لانتقال المعدات المستخدمة أو الموظفين المعيّنين لتقديم الخدمات فقط وبشكل مباشر بناء على عقود تعيين الموظفين ولا تشمل مكافأة نهاية الخدمة أو أى مكافآت مالية أخرى بخلاف الأجر المعتمد من صاحب العمل .

عند إنهاء العقد لأى سبب بخلاف بلوغ تاريخ الانتهاء أو إخفاق المشغل بموجب البند (١٧-١) (الإنهاء بسبب إخفاق المشغل) أعلاه يتعين على صاحب العمل دفع تكاليف إنهاء التعبئة للمشغل .

آلية حساب تكاليف إنهاء التعبئة :

يتعين على المشغل تزويد صاحب العمل فوراً بما يلى :

(أ) تفاصيل كافة تكاليف إنهاء التعبئة المطالب بها .

(ب) المعلومات الخاصة بأى مستندات وسجلات قد يطلبها صاحب العمل

أو ممثله بنحو معقول وكذلك الاطلاع عليها بغرض إثبات والتحقق من

صحة مبلغ تكلفة إنهاء التعبئة الذى يطالب به المشغل بموجب هذه المادة

يتعين على الطرفين بذل كافة المساعى المعقولة لخفض تكاليف إنهاء

التعبئة ويتم سدادها على أساس مبدأ التكلفة بالإضافة إلى الأتعاب .

١٧-٤-٣ التحويل الاختيارى لموظفى المشغل للمشغل التالى :

عند إنهاء العقد سيكون لدى صاحب العمل الخيار بأن يطلب تحويل موظفى

المشغل المصريين إلى المشغل التالى .

١٧-٥ السداد عند الإنهاء :

يحق للمشغل، بعد الإنهاء ، الحصول على كافة المبالغ المستحقة والتي لم

يسبق سدادها له عن الخدمات التى تم تقديمها بالفعل وفقاً للعقد قبل توجيه إخطار

الإنهاء ذا الصلة ، وكذلك عن الخدمات التى تم تقديمها بعد ذلك وفقاً للتعليمات

الواردة بالإخطار .

يتعين سداد أو رد صافى الرصيد المستحق خلال الفترة المشار إليها فى البند

(١٠-٢-١) (شروط السداد) من إخطار الإنهاء .

١٧-٦ الحقوق المستحقة :

لا يخل أى إنهاء لهذا العقد بالحقوق المستحقة للطرفين والتزاماتهما عند

هذا الإنهاء أو قبله (بما فى ذلك إلتزامات سداد المبالغ المستحقة التى تنشأ

قبل تاريخ الإنهاء) وفى حالة الإنهاء بسبب إخفاق المشغل تسليم الأصول فى

وضع العمل والحالة الفنية المطلوبة والموضحة فى الملحق (٨) (التسليم والإعادة) من العقد) .

(البند الثامن عشر)

تغيير فى القوانين

فى حالة حدوث تغيير فى القانون المصرى يودى إلى تكبد المشغل تكاليف متزايدة أو متناقصة فى أداء التزاماته بموجب هذا العقد يتم تعديل المستحقات لتطبيق ذلك التغيير فى القانون .

فى حالة حدوث تغيير فى القانون يودى إلى عدم قدرة المشغل على الامتثال لأى من التزاماته بموجب هذا العقد ، يتم إعفاء المشغل من مسئولية الإخفاق فى الامتثال لذلك الالتزام بالقدر المناسب بشرط أن يقدم المشغل البيانات الموثقة التى تثبت تأثير التغيير فى القانون على التزاماته .

(البند التاسع عشر)

القوانين واللوائح المنظمة للعقد

تسرى على هذا العقد أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة ، وأحكام لائحته التنفيذية فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا العقد.

(البند العشرون)

التوفيق أو الوساطة

فى حالة حدوث أى خلاف أثناء تنفيذ العقد يجوز للطرفين قبل اللجوء إلى القضاء الاتفاق على تسويته ودياً عن طريق التوفيق أو الوساطة طبقاً لنص المادة (٩١) من قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ، وفى حالة إخفاق الطرفين فى التسوية الودية خلال ثلاثين (٣٠)

يومًا من تاريخ إرسال إخطار بالنزاع من أحد الطرفين إلى الطرف الآخر (أو خلال مدة أخرى وفقًا لاتفاق كتابى للطرفين) فسوف يُحيل هذا النزاع أولاً للتسوية عن طريق الوساطة الخاصة .

وإذا لم يتم تسوية النزاع وفقًا للوساطة المذكورة خلال خمسة وأربعين (٤٥) يومًا من تاريخ تقديم الطلب بإجراء الوساطة (أو خلال أى مدة أخرى يتفق عليها الطرفان كتابيًا) ، فسيتم إحالة النزاع إلى وزارة النقل للفصل فى النزاع . لا يوجد فى هذه المادة ما من شأنه تقييد أو منع صاحب العمل أو المشغل من اللجوء لأى إجراءات مؤقتة أو وقائية أمام أى محكمة مختصة .

(البند الحادى والعشرون)

الاختصاص القضائى

تختص محكمة القضاء الإدارى بنظر كافة المنازعات التى قد تنشأ من جراء أو تفسير بنود هذا العقد .

(البند الثانى والعشرون)

أحكام متفرقة

٢٢-١ حقوق الملكية الفكرية :

من المتفق عليه بين الطرفين أن يحتفظ المشغل بحقوق النسخ وغير ذلك من حقوق الملكية الفكرية على مستنداته وبرمجياته ، وغير ذلك من مستندات التصميم المقدمة منه (أو نيابة عنه) (ويشار إليها فيما بعد بـ «مستندات المشغل») مع مراعاة سداد المبالغ المستحقة بموجب العقد ، يتعين على المشغل منح صاحب العمل ترخيص غير قابل للإلغاء ، وقابل للتنازل وغير حصري ومعفى من حقوق الامتياز لنسخ واستخدام ونقل مستندات المشغل ، بما فى ذلك إجراء واستخدام تعديلات عليها لأغراض تشغيل وصيانة الخط الثانى لمترو القاهرة .

لا يجوز لصاحب العمل بمعرفته أو من خلاله استخدام أو نسخ أو نقل مستندات المشغل وغير ذلك من مستندات التصميم المقدمة منه (أو نيابة عنه) إلى الغير لأغراض بخلاف تلك المسموح بها بموجب هذه المادة .

١٢-٢ السرية :

لأغراض هذه المادة ، يتعين على الطرف المتلقى الحفاظ على السرية ويتعهد بأن يوفر لكافة المعلومات السرية المفصح عنها من جانب الطرف المفصح نفس درجة العناية التى يعامل ويحمى بها معلوماته السرية من الإفصاح العام وبما لا يقل عن أى درجة عناية معقولة . ولا يجوز الإفصاح عن المعلومات السرية للغير دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الطرف المفصح .

يتعهد الطرف المتلقى بتقييد استخدامه للمعلومات السرية فقط لأداء التزاماته بموجب عقد التشغيل والصيانة ويحظر صراحة أى استخدام آخر للمعلومات السرية ، ويتعين على الطرف المتلقى تقييد استخدام والدخول على المعلومات السرية الخاصة بالطرف المفصح من جانب أى من موظفيه و/ أو مقاوليه من الباطن و/ أو مورديه و/ أو تابعيه و/ أو مستشاريه والذين هم بحاجة لمعرفتها وتم إخطارهم بطبيعتها السرية . لا يجوز للطرف المتلقى إزالة أو عمل نسخ فوق النسخة الأصلية أو مسح أى إخطار بحقوق نسخ أو علامة تجارية أو شعار أو وسيلة إيضاح أو غير ذلك من إخطارات الملكية من أى أصول أو نسخ من المعلومات السرية .

لم يرد أى نص فى هذا العقد من شأنه منع الطرف المتلقى من استخدام أو إفصاح أو السماح بالإفصاح عن المعلومات الآتية :

- (أ) المتاحة للعامة فى وقت استلام الطرف المتلقى لها .
- (ب) التى أصبحت بعد استلامها من جانب الطرف المتلقى جزءاً من المعلومات المتاحة للعامة وذلك دون قيام الطرف المتلقى بأى فعل أو خطأ أو إغفال .

(ج) التى تكون بالفعل فى حيازة الطرف المتلقى فى وقت تقديمها من الطرف المفصح .

(د) التى يتم تقديمها للطرف المتلقى من الغير خالية من أى التزام سرية للطرف المفصح وذلك بعد قيام الطرف المفصح بتقديمها .

(هـ) التى يتم بشكل مستقل تطويرها من جانب الطرف المتلقى دون الدخول على أى معلومات سرية أو استخدامها .

(و) أو التى يتم طلب الإفصاح عنها وفقاً لأمر محكمة أو لائحة أو أى قانون مطبق ، شريطة أنه فى حالة ما إذا أصبح الطرف المتلقى أو أى من موظفيه مجبراً قانوناً (بموجب أى إفادة أو تحقيق أو طلب مستندات أو استدعاء أو طلب تحقيق مدنى أو غير ذلك من الإخطارات المشابهة) للإفصاح عن أجزاء من المعلومات السرية ، عندئذ يتعين على الطرف المتلقى إخطار الطرف المفصح والتشاور معه قبل الإفصاح حتى يتسنى للطرف المفصح السعى للحصول على أمر وقائى أو غير ذلك من تدابير جبر الضرر المناسبة و/ أو التنازل عن الالتزام ببند عقد التشغيل والصيانة ، وفى حالة عدم الحصول على هذا الأمر الوقائى أو غير ذلك من تدابير جبر الضرر ، سيقوم الطرف المتلقى بالإفصاح فقط عن هذا الجزء من المعلومات السرية التى يخطر المستشار القانونى بأنها مطلوبة قانوناً وسيقوم الطرف المتلقى ببذل قصارى جهوده المعقولة للحصول على ضمان بأن المعلومات السرية المفصح عنها ستعامل معاملة سرية .

يتحمل الطرف المتلقى عبء إثبات وجود متطلبات لوقائع الاستثناء

الدرجة أعلاه .

تظل الالتزامات بموجب هذه المادة سارية بعد انتهاء أو إنهاء عقد التشغيل والصيانة لفترة ثلاث (٣) سنوات .

٢٢-٣ المكاتبات :

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما يصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما وأن جميع المكاتبات والمراسلات التى توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية وفى حال تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول خلال خمسة عشر يوماً ، وإلا اعتبرت مراسلاته على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية .

إذا نص عقد التشغيل والصيانة على منح أو إصدار اعتمادات وشهادات وموافقات وقرارات وإخطارات وطلبات ، يتعين أن تكون هذه المكاتبات :

كتابية ويتم تسليمها باليد (مقابل التوقيع بالاستلام) ويتم إرسالها بالبريد العادى أو السريع .

ويتم تسليمها أو إرسالها أو توجيهها على العنوان المسجل للمستلم .

ومع ذلك ، (١) فى حالة قيام المستلم بتوجيه إخطار يفيد بتغيير عنوانه ، يتم تسليم المكاتبات بعد ذلك على ذلك العنوان الجديد و(٢) فى حالة عدم قيام المستلم بتحديد عنوان آخر عند طلب الاعتماد أو الموافقة ، يجوز إرسالها على العنوان الذى تم إصدار الطلب منه .

لا يجوز حجب أو تأجيل الاعتمادات والشهادات والموافقات والقرارات بشكل غير معقول .

٢٢-٤ أخلاقيات العمل :

يتعين على الطرفين - بالقدر المطبق عليهما - الالتزام بقوانين جمهورية مصر العربية .

(البند الثالث والعشرون)

لغة العقد

حرر هذا العقد باللغة العربية وتكون جميع المكاتبات والمحركات والوثائق والحسابات المتعلقة بمحل العقد باللغة العربية ويتعين على المشغل تقديم أى مستند فنى باللغة العربية وفى حالة كان المستند محرراً بلغة أخرى يتعين ترجمته إلى اللغة العربية عملاً بأحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ بشأن استعمال اللغة العربية .

(البند الرابع والعشرون)

أحكام عامة

٢٤-١ كامل الاتفاق :

يمثل العقد الاتفاق الكامل بين الطرفين فيما يتعلق بموضوع العقد ويحل محل جميع التفاهات أو المراسلات أو الاتفاقات السابقة ، سواء كانت مكتوبة أو شفوية، التى تمت بين الطرفين قبل تاريخ العقد .

٢٤-٢ استقلالية البنود :

إذا أصبح أى بند من بنود العقد باطلاً أو غير قانونى أو غير قابل للتنفيذ ، يسعى الطرفان بحسن نية إلى الاتفاق على شروط حكم قد يكون بديلاً عن الحكم الباطل أو غير القانونى أو غير قابل للتنفيذ ، ولن يؤثر بطلان أى حكم أو عدم صلاحيته أو عدم قانونيته على الأحكام المتبقية فى هذا العقد .

٢٤-٣ حسن النية :

يجرى الطرفان جميع المناقشات والمفاوضات المطلوبة بموجب العقد بحسن نية وتنفيذ جميع الالتزامات بموجب العقد بحسن نية .

(البند الخامس والعشرون)

نسخ العقد

حرر هذا العقد من أصل وأربع نسخ ، تسلم الطرف الثانى نسختين واحتفظ الطرف الأول بأصل ونسختين وذلك للعمل بموجبها عند اللزوم والاقتضاء .

الطرف الأول

دكتور مهندس / عصام عبد القادر والى

رئيس مجلس الإدارة

الهيئة القومية للأنفاق

الطرف الثانى

مهندس / على زكريا الفضالى

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للدعم الفنى

الشركة المصرية لإدارة وتشغيل المترو